


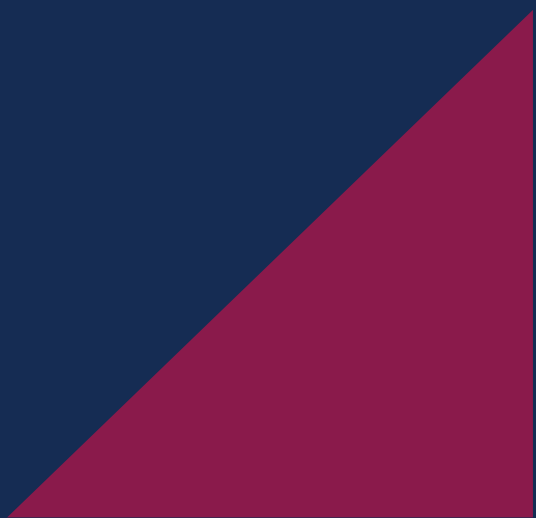
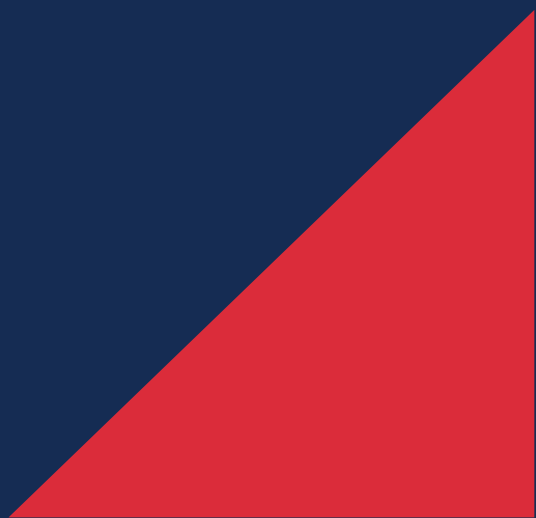


غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER



نظرة عامة على الاقتصاد المحلي

الربع الثالث 2022

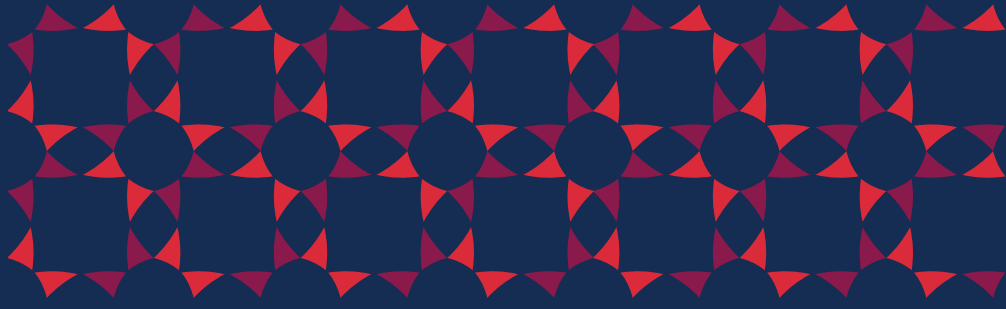


محتوى التقرير



صفحة 5	1 الملخص التنفيذي
صفحة 9	2 نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي
صفحة 14	3 التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي
صفحة 21	4 النظرة الاقتصادية المحلية
صفحة 40	5 ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية
صفحة 44	6 النظرة الاقتصادية العالمية





1

الملخص التنفيذي

المقدمة

أظهرت المؤشرات الاقتصادية المزيد من علامات التعافي في مملكة البحرين وذلك خلال الربع الثاني من العام الجاري 2022 ، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.95%، كما وارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 22.87% في الربع الثاني من عام 2022، يأتي ذلك مدفوعاً بالنمو في قطاعي الفنادق والمطاعم والمواصلات والاتصالات.

من جانب آخر، تظهر المؤشرات السياحية الرئيسية أن قطاع السياحة في البحرين قد عاد تقريباً إلى مستويات ما قبل الجائحة ، مع ارتفاع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 562% مقارنة بالربع الثاني من عام 2021 .

واحتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من المؤشرات العالمية ، بما في ذلك مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤشر الحرية الاقتصادية، وقوانين الأصول الرقمية. بالإضافة إلى ذلك ، احتلت المنامة المرتبة الأولى عالمياً في الجاذبية المالية بحسب تقرير "إيرنيك غلوبال 150 سيتيز 2022".

ويتوقع صندوق النقد الدولي نموًا بنسبة 3.2% في الاقتصاد العالمي ونموًا بنسبة 3.7% في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في عام 2022.

وتعد توقعات إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أعلى من المناطق الأخرى ، ومن المتوقع أن يصل النمو إلى 5.0% في عام 2022، ويرجع ذلك إلى التوقعات الإيجابية لمصدري النفط في المنطقة.

ومن المتوقع أن يصل معدل التضخم العالمي إلى 8.75% في عام 2022 ، من جانب آخر بلغ معدل التضخم في البحرين حوالي الـ 4% في أغسطس الماضي 2022.

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي



- نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.95% ، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 22.87% في الربع الثاني من عام 2022
- قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 17.07%

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي



- 9% نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021
- 29.5% ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وسلطنة عمان خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021.

- الصين تحافظ على مكانتها كأكبر شريك استيراد للبحرين في الربع الثالث من عام 2022.
- المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تصدير للبحرين في الربع الثالث من عام 2022.

النظرة الاقتصادية المحلية



- 562 % نسبة ارتفاع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع الثاني من عام 2021
- 4 % نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021.
- 15.1 % نسبة ارتفاع أسعار المستهلك في قطاع المطاعم والفنادق في أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021.
- 8.9 % نسبة انخفاض أسعار المستهلك في قطاع الملابس والأحذية في أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021.
- قطر تسجل أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5.4%
- ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع الثاني من عام 2021.
- 4.5 % ارتفاع في تحويلات العاملين الأجانب في البحرين خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021.
- ارتفاع تحويلات العاملين الأجانب في دول الخليج العربي خلال عام 2021.
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التجارية في بعض القطاعات التجارية
- 2.2 % نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في يونيو 2022 مقارنة يونيو 2021
- 74 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في يونيو 2022 مقارنة بيونيو 2021
- 65.2 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في يونيو 2022 مقارنة بيونيو 2021
- 41.3 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في يونيو 2022 مقارنة بيونيو 2021
- 25.7 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في يونيو 2022 مقارنة بيونيو 2021

- 17 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في يونيو 2022 مقارنةً بـ يونيو 2021
- 17 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في يونيو 2022 مقارنةً بـ يونيو 2021
- 64.1 % نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر نظام فواتير خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بنفس الفترة من عام 2021

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات العالمية

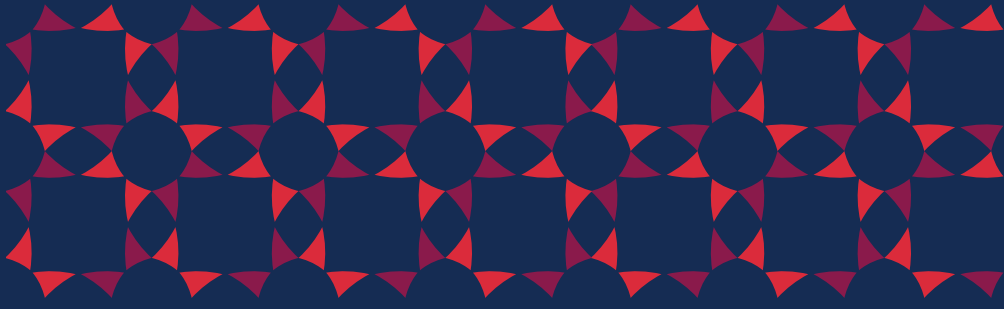
- البحرين الأولى عربياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2022.
- المنامة الأولى عالمياً في الجاذبية المالية بحسب تقرير "إيرنيك غلوبال 150 سياتيز 2022".
- البحرين الأولى على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحرية الاقتصادية.
- البحرين الأولى خليجياً والسابعة عالمياً في قوانين الأصول الرقمية.



النظرة الاقتصادية العالمية

- 3.2 % نسبة النمو في الاقتصاد العالمي و3.7 % نسبة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عام 2022 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.
- 5 % نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2022 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.
- 8.75 % نسبة توقعات معدل التضخم العالمي في عام 2022.
- الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر اقتصاد في العالم، بناتج إجمالي محلي يقدر بـ 23 تريليون دولار أمريكي في عام 2021.
- 12 % ارتفاع في أسعار خام برنت و10% ارتفاع في أسعار خام تكساس الوسيط في أكتوبر 2022 مقارنةً بشهر أكتوبر 2021.
- 41 % نسبة ارتفاع أسعار الذهب في أكتوبر 2022 مقارنةً بأكتوبر 2018.





2

نمو ومساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 6.95 % ، ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 22.87 % في الربع الثاني من عام 2022

نسبة نمو القطاعات الاقتصادية في الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021

النمو في الأسعار الجارية	النمو بالأسعار الثابتة	القطاع
% 1.02	% 5.78	الزراعة وصيد الأسماك
% 48.44	% -2.05	المناجم والمحاجر
% 49.78	% 7.63	الصناعات التحويلية
% 3.44	0	الكهرباء والماء
% 5.09	% 2.60	البناء والتشييد
% 2.66	% 7.51	التجارة
% 25.55	% 18.13	الفنادق والمطاعم
% 5.94	% 15.12	المواصلات والاتصالات
% 7.79	% 6.81	الخدمات التعليمية (العامة والخاصة)
% -2.91	% -2.84	الخدمات الصحية (العامة والخاصة)
% 4.08	% 2.79	الخدمات الاجتماعية والشخصية
% 3.27	% 4.49	العقارات وخدمات الأعمال
% 4.38	% 3.56	المشروعات المالية
% 4.33	% 7.57	الخدمات الحكومية الأخرى
% 22.87	% 6.95	الناتج المحلي الإجمالي
% 51.66	% -2.20	الناتج المحلي الإجمالي من القطاع النفطي
% 17.83	% 9.05	الناتج المحلي الإجمالي من القطاع غير النفطي

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

نما الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من العام الجاري 2022 بنسبة 6.95 % بالأسعار الثابتة وبنسبة 22.87 % بالأسعار الجارية مقارنةً بالربع الثاني من العام الماضي 2021. كان النمو الاقتصادي مدفوعًا بشكل أساسي بالقطاعات غير النفطية التي نمت بنسبة 9.05 % بالأسعار الثابتة.

وشهد قطاع الفنادق والمطاعم أعلى معدلات النمو الحقيقي بنسبة 18.1 %، تلاه قطاع النقل والاتصالات بنسبة نمو بلغت حوالي 15.1 %.

يشار إلى وجود عدد من القطاعات التجارية الأخرى التي نمت بشكل ملحوظ خلال الربع الثاني من هذا العام أبرزها قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد نمواً بنسبة 7.6 % ، قطاع التجارة والذي نما بنسبة 7.5 % وأخيراً قطاع الخدمات الحكومية والذي نما بنسبة 7.1 %.

يشار إلى ان الناتج المحلي الاجمالي من القطاع النفطي قد واجه انخفاضاً بنسبة 2.2 % خلال هذا الربع.

أبرز القطاعات نمواً في الربع الثاني على أساس سنوي:-



الصناعات التحويلية
%7.6



المواصلات والإتصالات
%15.1



الفنادق والمطاعم
%18.1

قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 17.07 %

يعتبر قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي أكبر مساهم في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022 بنسبة 17.07 % مقارنةً بنفس الفترة الزمنية من عام 2021، يليه قطاع المشروعات المالية بنسبة 16.77 % ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 13.93 %.

كانت مستويات مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر القطاعات متنسقة بشكل عام على مدار العامين الماضيين ، ولكن من الملاحظ أن مساهمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط الخام والغاز الطبيعي قد انخفضت من 20.20 % في الربع الثاني من عام 2020 إلى 17.07 % في الربع الثاني من عام 2022. وهذا يرجع إلى جهود التنويع الناجحة والنمو في القطاعات غير النفطية.

أبرز القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثاني من عام 2022



الصناعات التحويلية



المشروعات المالية



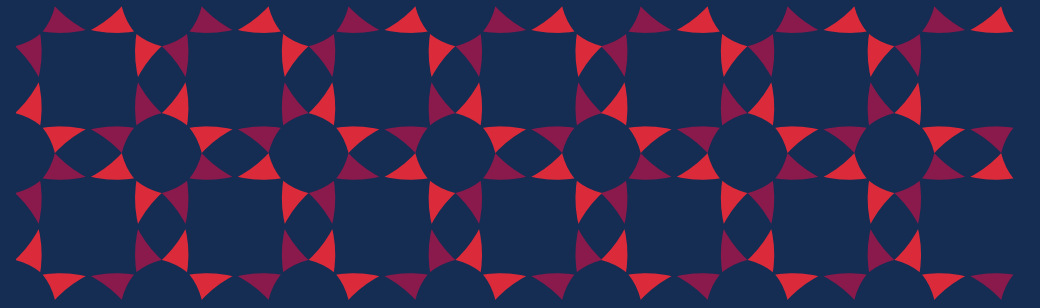
النفط الخام والغاز الطبيعي

نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع

القطاع	الربع الثاني 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثاني 2022
النفط الخام والغاز الطبيعي	20.20 %	18.66 %	17.07 %
المشروعات المالية	16.74 %	17.32 %	16.77 %
الصناعات التحويلية	14.31 %	13.85 %	13.93 %
الخدمات الحكومية	14.24 %	13.93 %	13.95 %
البناء والتشييد	7.80 %	7.39 %	7.09 %
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	5.36 %	5.31 %	5.19 %
المواصلات والمواصلات	4.27 %	5.98 %	6.44 %
التجارة	4.32 %	4.26 %	4.28 %
الفنادق والمطاعم	1.01 %	1.38 %	1.53 %
الكهرباء والماء	1.63 %	1.58 %	1.48 %

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية





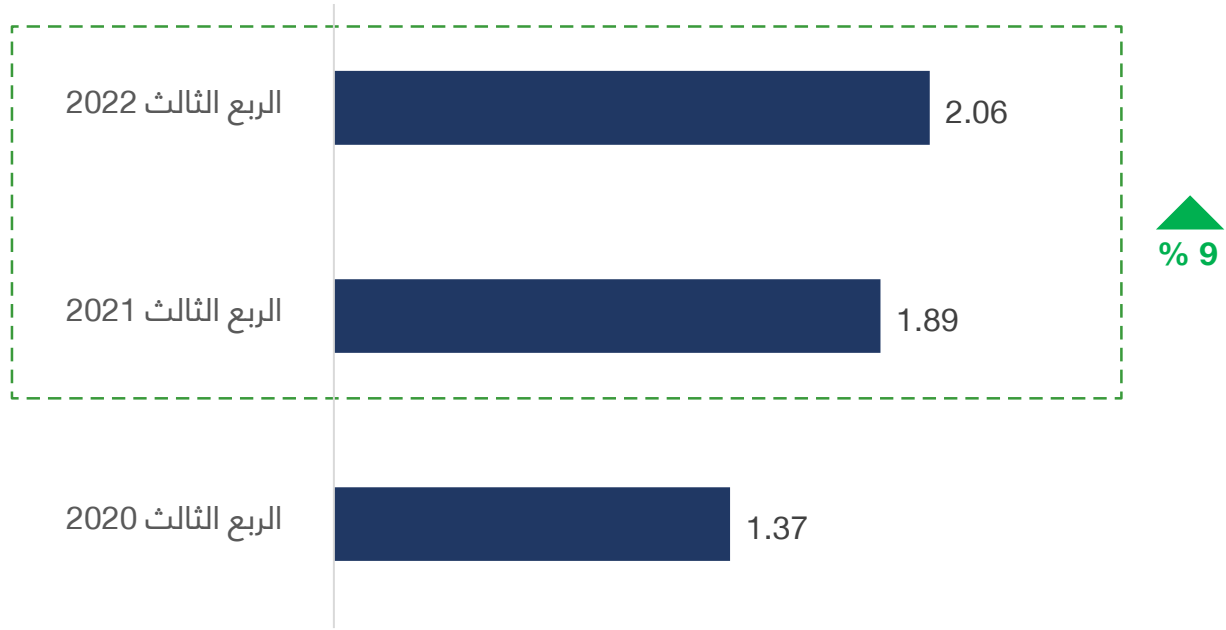
3

التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي



9 % نسبة ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من العام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021

حجم التبادل التجاري (مليار دولار أمريكي)

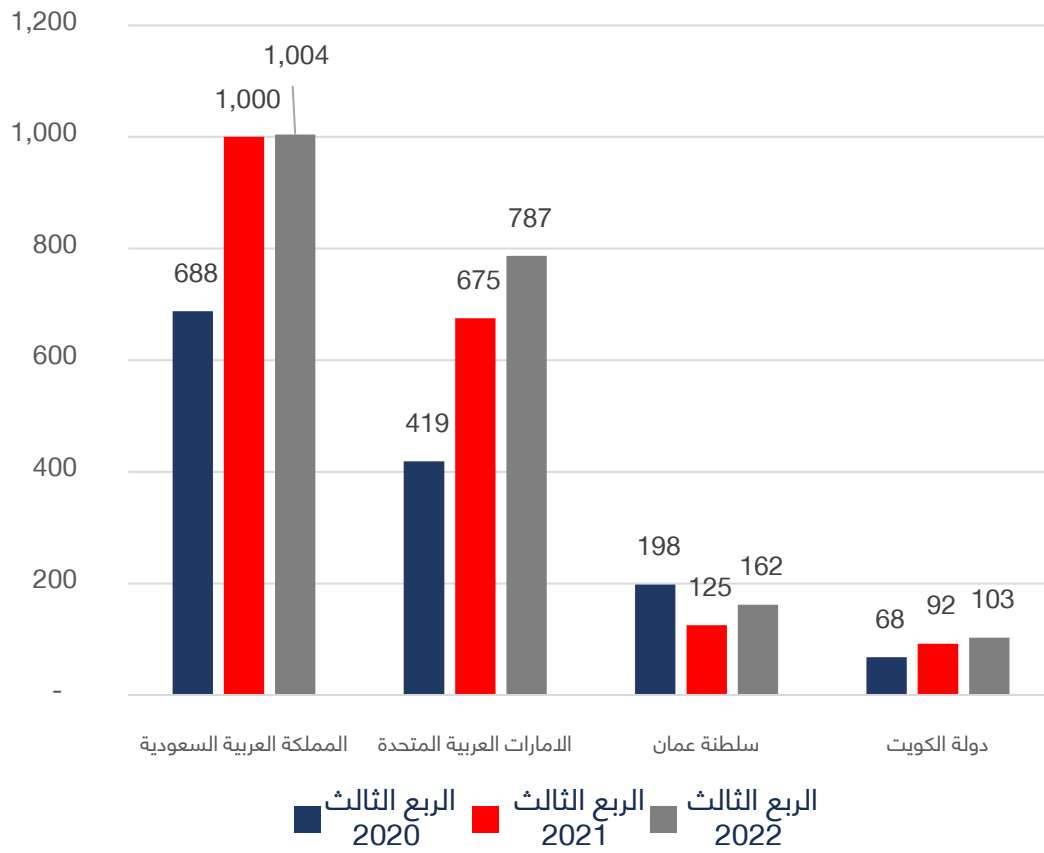


النسبة المئوية للتغيير من 2021 إلى 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثالث 2021	الربع الثالث 2020
% 9	2,056,785,876	1,892,297,793	1,373,240,367

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

29.5 % ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وسلطنة عمان خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021

حجم التبادل التجاري (مليون دولار أمريكي)



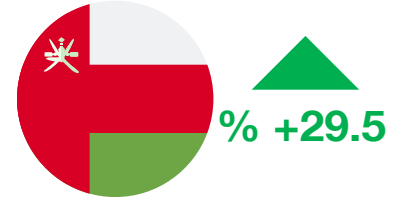
التغيير من 2021 إلى 2022	الربع الثالث 2022	الربع الثالث 2021	الربع الثالث 2020	الدولة
% 0.4	1,004,315,576	1,000,193,023	688,419,983	المملكة العربية السعودية
% 16.6	786,862,641	674,572,903	418,701,158	الإمارات العربية المتحدة
% 29.5	162,370,974	125,419,039	197,796,823	سلطنة عمان
% 12	103,236,685	92,112,829	68,322,403	دولة الكويت

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

29.5 % ارتفاع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين وسلطنة عمان خلال الربع الثالث من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام 2021

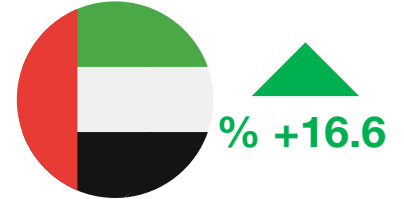
سلطنة عمان

سجلت عُمان أعلى زيادة في حجم التجارة مع البحرين بين دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الثالث من عام 2022، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين الدولتين بنسبة 29.5 % خلال الربع الثالث من العام الحالي 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021، من 125 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من 2021 إلى 162 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022.



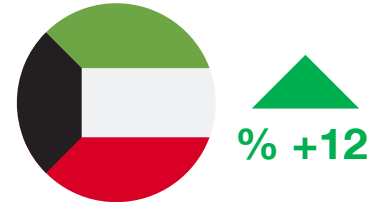
الإمارات العربية المتحدة

كما وارتفع حجم التبادل التجاري بين مملكة البحرين والامارات العربية المتحدة بنسبة 16.6% خلال الربع الثالث من العام الحالي 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 675 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من 2021 إلى 787 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2022.



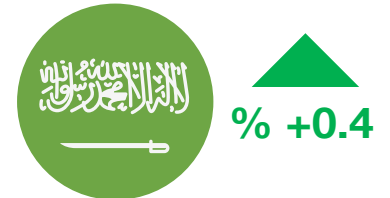
الكويت

ارتفع التبادل التجاري بين البحرين والكويت بنسبة 12 % خلال الربع الثالث من العام الحالي 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من 92 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من 2021 إلى 103 مليون دولار أمريكي في الربع الثالث من 2022.



المملكة العربية السعودية

أما في ما يتعلق بالمملكة العربية السعودية فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين المملكتين بنسبة 0.4 % من 1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من 2021 إلى 1.004 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من 2022. ومع ذلك، فقد حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها باعتبارها الشريك التجاري الأول للبحرين من حيث حجم التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي



المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء الاستيراد للبحرين في الربع الثالث من عام 2022

الصين تحافظ على مكانتها كأبـر شريك استيراد للبحرين في الربع الثالث من عام 2022

الدولة	إجمالي قيمة الواردات في الربع الثالث من 2022 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة مستوردة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي الواردات من الدولة
الصين	567	أجهزة الهواتف الذكية	33.7	6%
البرازيل	501	خامات الحديد ومركزاتها غير المكتملة	479.2	96%
أستراليا	328	أكسيد الألومنيوم الآخر	297.6	91%
الإمارات العربية المتحدة	318	سبائك الذهب	98.1	31%
الولايات المتحدة الأمريكية	272	أجزاء لمحركات الطائرات	87.4	32%

حافظت الصين مكانتها كأبـر شريك استيراد للبحرين في الربع الثالث من عام 2022، بقيمة إجمالية للواردات بلغت 567 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من الصين خلال الربع الثالث من العام الحالي 2022 هي أجهزة الهواتف الذكية بقيمة إجمالية بلغت حوالي 33.7 مليون دولار أمريكي ومثلت ما يقارب الـ 6% من إجمالي الواردات من الصين.

من جانب آخر، تعتبر البرازيل ثاني أكبر شريك للاستيراد لمملكة البحرين وذلك خلال الربع الثالث من عام 2022، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية 501 مليون دولار أمريكي، وكانت أهم سلعة مستوردة هي خامات الحديد غير المكتملة بقيمة 479.2 مليون دولار أمريكي ومثلت حوالي 96% من إجمالي الواردات من البرازيل.

وجاءت أستراليا في المرتبة الثالثة بإجمالي واردات تقدر بحوالي الـ 328 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكبر السلع المستوردة من أستراليا هي أكسيد الألومنيوم بقيمة تقدر بحوالي الـ 297.6 مليون دولار أمريكي، والتي تمثل حوالي 91% من إجمالي الواردات من أستراليا.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الرابعة، حيث بلغت قيمة الواردات الإجمالية ما يقارب الـ 318 مليون دولار أمريكي، وكانت سبائك الذهب أكثر سلعة مستوردة من الإمارات العربية المتحدة بقيمة تقدر بحوالي الـ 98 مليون دولار، أي ما يقارب الـ 31% من إجمالي الواردات.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد جاءت في المركز الخامس، حيث بلغ إجمالي حجم الواردات منها حوالي 272 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر سلعة مستوردة من الولايات المتحدة هي أجزاء لمحركات الطائرات بقيمة 87.4 مليون دولار أمريكي.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

أكبر شركاء التصدير للبحرين في الربع الثالث من عام 2022

المملكة العربية السعودية تحافظ على مكانتها كأكبر شريك تصدير للبحرين في الربع الثالث من عام 2022

الدولة	إجمالي قيمة الصادرات في الربع الثالث من 2022 (مليون دولار أمريكي)	أكثر سلعة مصدرة	قيمة السلع (مليون دولار أمريكي)	% من إجمالي الصادرات من الدولة
المملكة العربية السعودية	792	خامات حديد ومركزاتها المكتلة	229	29%
الولايات المتحدة الأمريكية	478	خلائط الالومنيوم الخام	312.1	65%
الإمارات العربية المتحدة	469	خامات حديد ومركزاتها المكتلة	153.4	33%
هولندا	243	خلائط الالومنيوم الخام	172.1	71%
المكسيك	211	خلائط الالومنيوم الخام	204.3	97%

حافظت المملكة العربية السعودية على مكانتها كأكبر شريك تصدير للبحرين في الربع الثالث من عام 2022، حيث بلغ إجمالي قيمة الصادرات إلى المملكة العربية السعودية حوالي الـ 792 مليون دولار أمريكي. وكانت أكثر السلع المصدرة إلى المملكة العربية السعودية هي خامات الحديد ومركزاته المكتلة بقيمة 229 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 29% من إجمالي الصادرات.

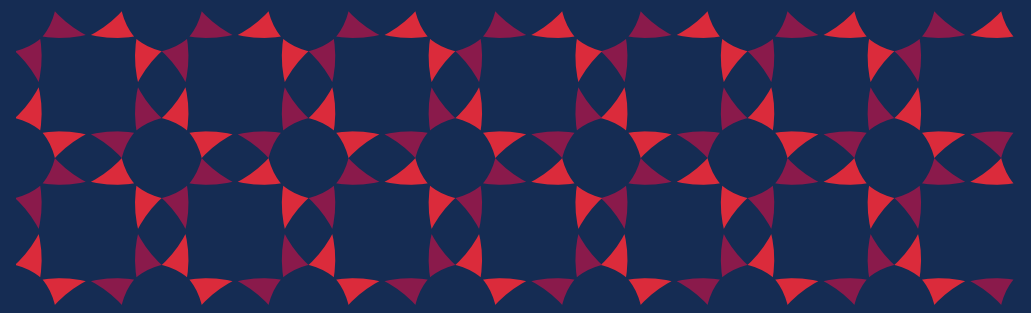
وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية كثاني أكبر شريك تصدير للبحرين، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 478 مليون دولار أمريكي، يشار إلى أن أكثر السلع المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية هي خلائط الالومنيوم الخام بقيمة 312 مليون دولار أمريكي، وتشكل 65% من الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثالثة بقيمة صادرات بلغت حوالي الـ 469 مليون دولار أمريكي، وكانت خامات الحديد ومركزاته المكتلة أكثر السلع المصدرة بقيمة 153.4 مليون دولار أمريكي.

من جانب آخر، بلغ إجمالي الصادرات البحرينية إلى هولندا حوالي 243 مليون دولار، حيث كانت أكثر السلع المصدرة هي خلائط الالومنيوم الخام بقيمة 172 مليون دولار أمريكي، وتمثل 71% من إجمالي الصادرات.

وتعتبر المكسيك خامس أكبر شريك تصدير للبحرين خلال الربع الثالث من هذا العام، حيث بلغت قيمة الصادرات الإجمالية إليها حوالي الـ 211 مليون دولار أمريكي، وكانت خلائط الالومنيوم الخام أكثر السلع المصدرة إليها بقيمة 204.3 مليون دولار أمريكي وتشكل 97% من إجمالي الصادرات إلى المكسيك.

المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية



4

النظرة الاقتصادية المحلية

562 % نسبة ارتفاع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع الثاني من عام 2021

واصل القطاع السياحي في البحرين انتعاشه خلال في الربع الثاني من عام 2022 ، وعادت مؤشرات السياحة الرئيسية تقريبًا إلى مستويات ما قبل الجائحة، حيث ارتفع عدد المسافرين القادمين إلى المملكة وعدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية بنسبة 622 % و 796 % على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالربع الثاني من عام 2021.

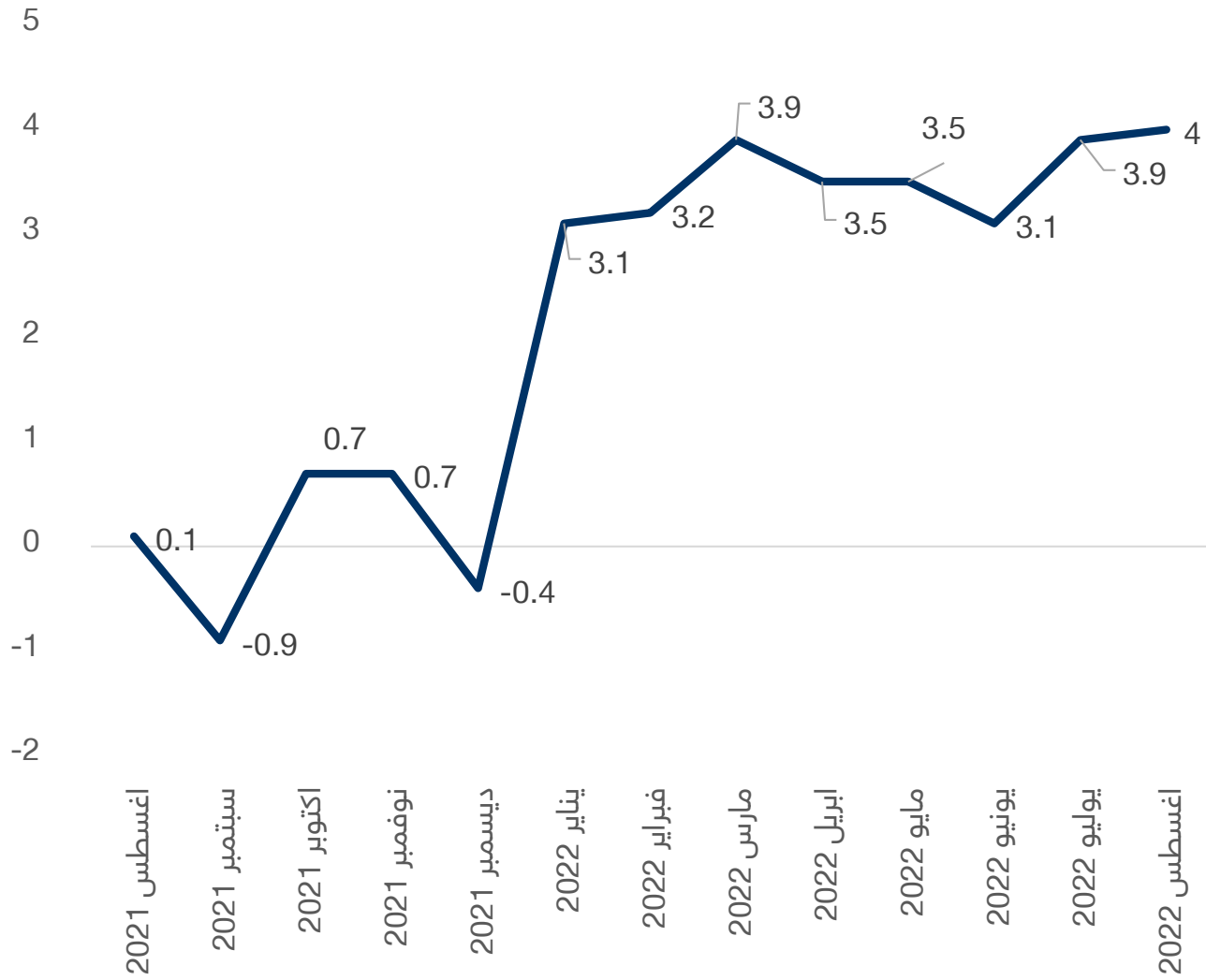
علاوة على ذلك ، ارتفع إجمالي عدد الليالي السياحية في المملكة بنسبة 422 %، كما وارتفع إجمالي إيرادات السياحة الوافدة بنسبة 562 % ، من 49.9 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2021 إلى 330.4 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2022.

المؤشرات السياحية الرئيسية – الربع الثاني 2022

المؤشر	الربع الثاني 2019	الربع الثاني 2020	الربع الثاني 2021	الربع الثاني 2022	التغيير من 2021 إلى 2022
عدد المسافرين القادمين (ألف) (باستثناء البحرينيين)	3,124	47	363	2,621	622 %
عدد الزوار الوافدين لأغراض سياحية (ألف) (باستثناء المقيمين في البحرين & القادمين لأغراض غير سياحية)	2,783	36	254	2,278	796 %
عدد الليالي السياحية (ألف)	3,091	152	569	2,973	422 %
إجمالي إيرادات السياحة الوافدة (مليون دينار)	364.9	9.3	49.9	330.4	562 %

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

4 % نسبة ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في شهر أغسطس 2022 مقارنةً بشهر أغسطس 2021



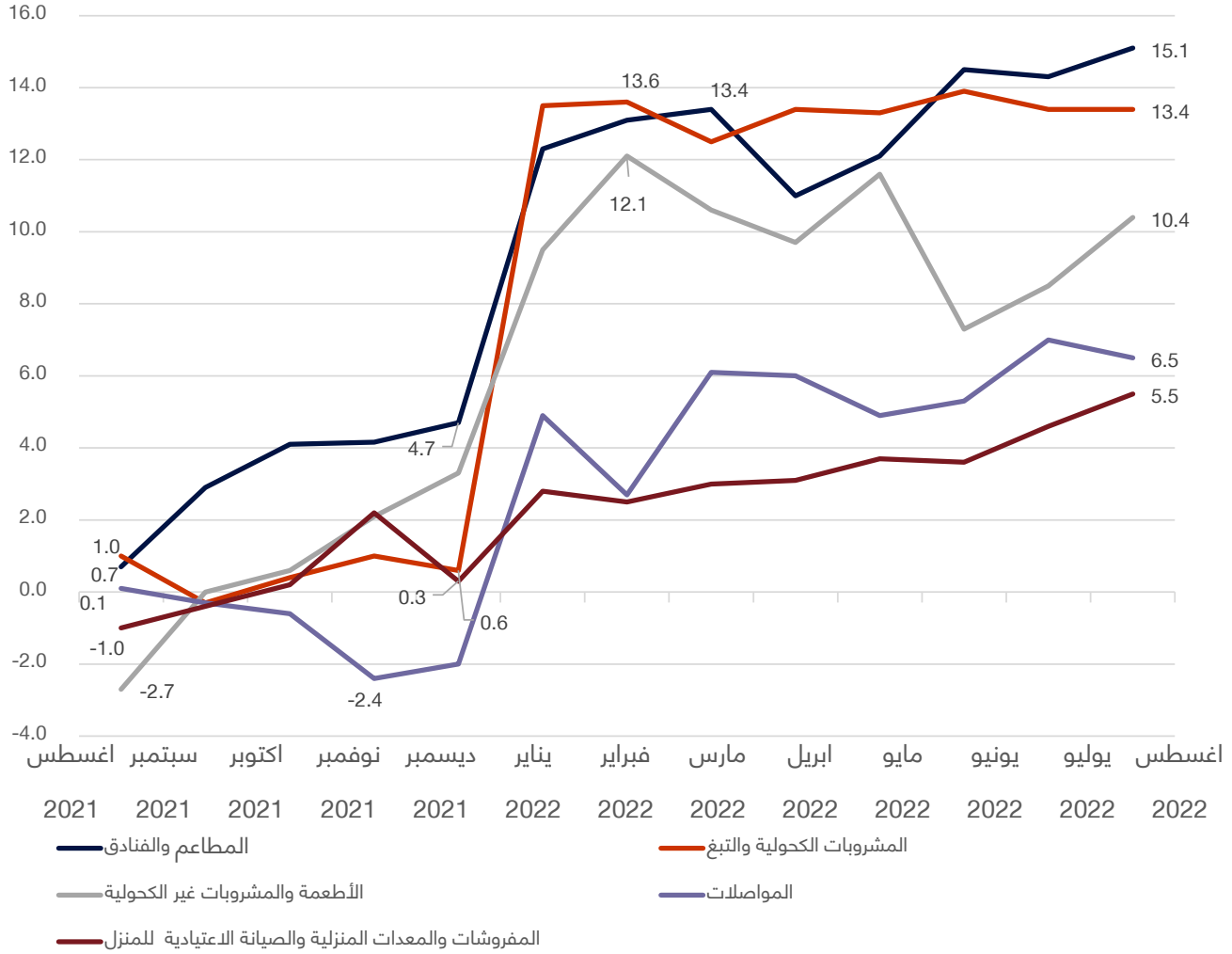
ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في شهر أغسطس 2022 بنسبة مقدارها 4 % مقارنةً بشهر أغسطس من عام 2021، وتتمثل أبرز التغييرات خلال تلك الفترة في الآتي:

- ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات غير الكحولية بنسبة 10.4 %.
- ارتفاع أسعار مجموعة المطاعم والفنادق بنسبة 15.1 %.
- ارتفاع أسعار مجموعة المواصلات بنسبة 6.5 %.
- ارتفاع أسعار مجموعة الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل بنسبة 5.5 %.

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

15.1 % نسبة ارتفاع أسعار المستهلك في قطاع المطاعم والفنادق في أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021

القطاعات التي سجلت أعلى زيادة في مؤشر أسعار المستهلك في أغسطس 2022 (مقارنة بالعام السابق)



شهد قطاع المطاعم والفنادق أعلى ارتفاع في الأسعار في أغسطس من العام الجاري 2022 بنسبة 15.1 % مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

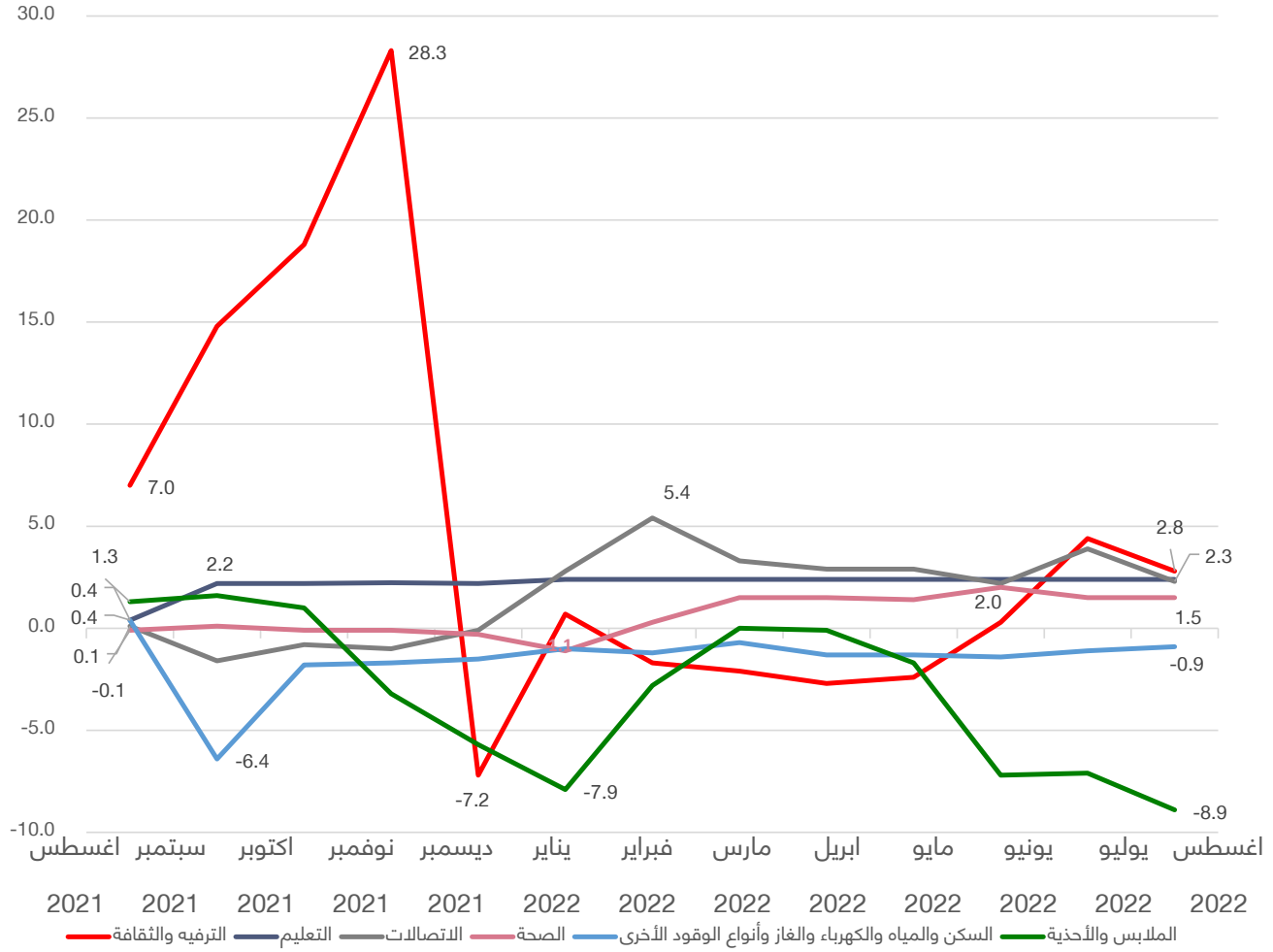
أما قطاع المشروبات الكحولية والتبغ فقد شهد ثاني أعلى زيادة على أساس سنوي بنسبة بلغت حوالي 13.4 %. يشار إلى أن الأسعار في قطاع الأغذية والمشروبات غير الكحولية قد ارتفعت كذلك بنسبة 10.4 % في أغسطس 2022 ، وهو أقل من ارتفاعها بنسبة 12.1 % في فبراير 2022.

وارتفعت الأسعار في قطاع النقل والمفروشات والمعدات المنزلية والصيانة الاعتيادية المنزلية بمقدار 6.5 % و 5.5 % على التوالي.

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

8.9 % نسبة انخفاض أسعار المستهلك في قطاع الملابس والأحذية في أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021

القطاعات ذات أدنى زيادة في مؤشر أسعار المستهلك في أغسطس 2022 (مقارنة بالعام السابق)



ارتفعت الأسعار في قطاع الترفيه والثقافة بنسبة 2.8 % في أغسطس 2022 مقارنة بشهر أغسطس 2021 ، وهو أقل بكثير من ارتفاعها بنسبة 28.3 % في نوفمبر 2021.

وكانت التغيرات في الأسعار في قطاع التعليم متسقة تمامًا خلال العام الماضي ، حيث بلغت 2.4 % في أغسطس 2022.

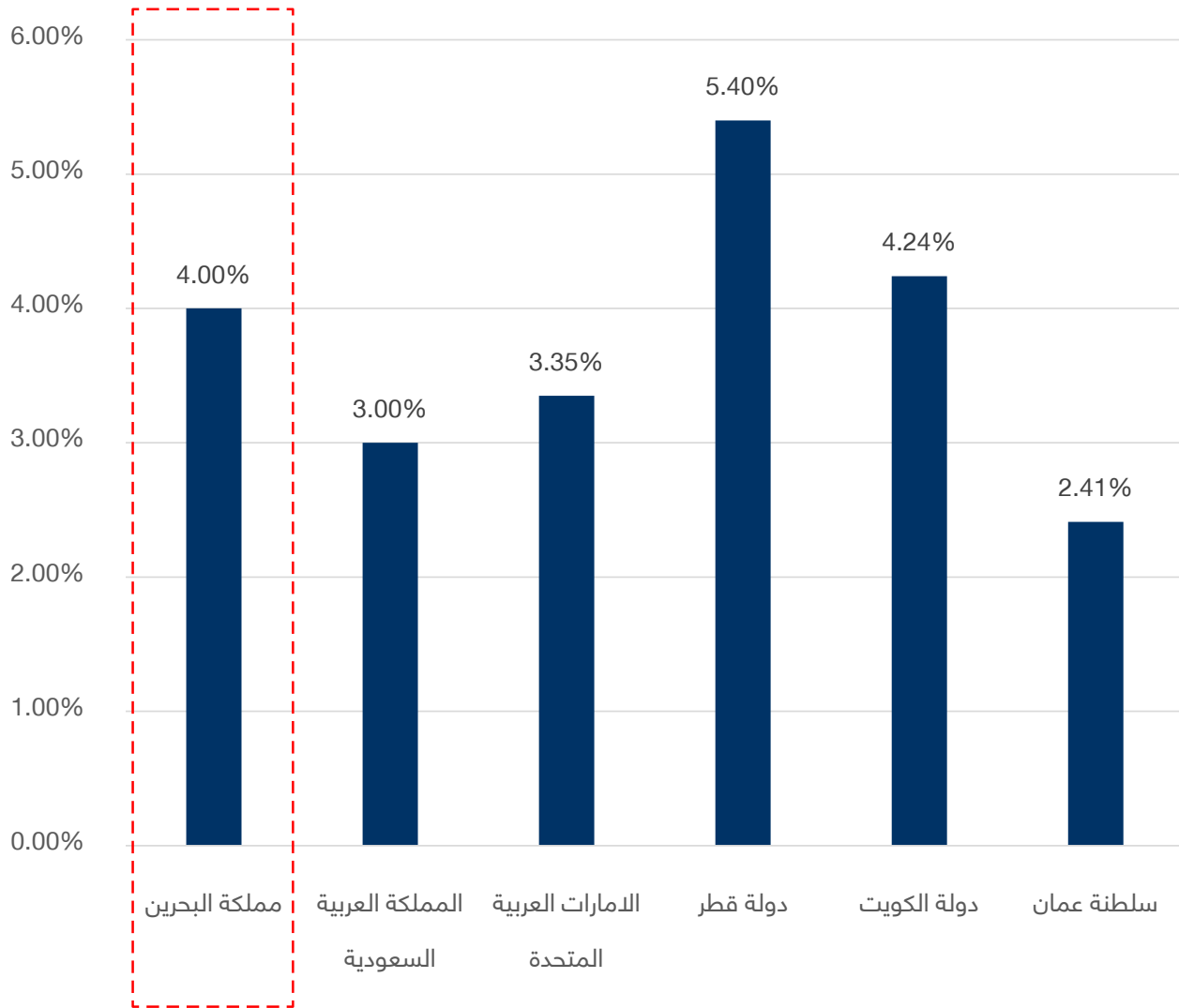
كما وارتفعت الأسعار في قطاعي الاتصالات والصحة بنسبة 2.3 % و 1.5 % على التوالي.

من ناحية أخرى ، انخفضت الأسعار في قطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 0.9 % على أساس سنوي.

أما أكبر انخفاض في الأسعار في أغسطس 2022 فقد كان في قطاع الملابس والأحذية ، الذي انخفض بنسبة 8.9 % على أساس سنوي.

المصدر : هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

قطر تسجل أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5.4 %

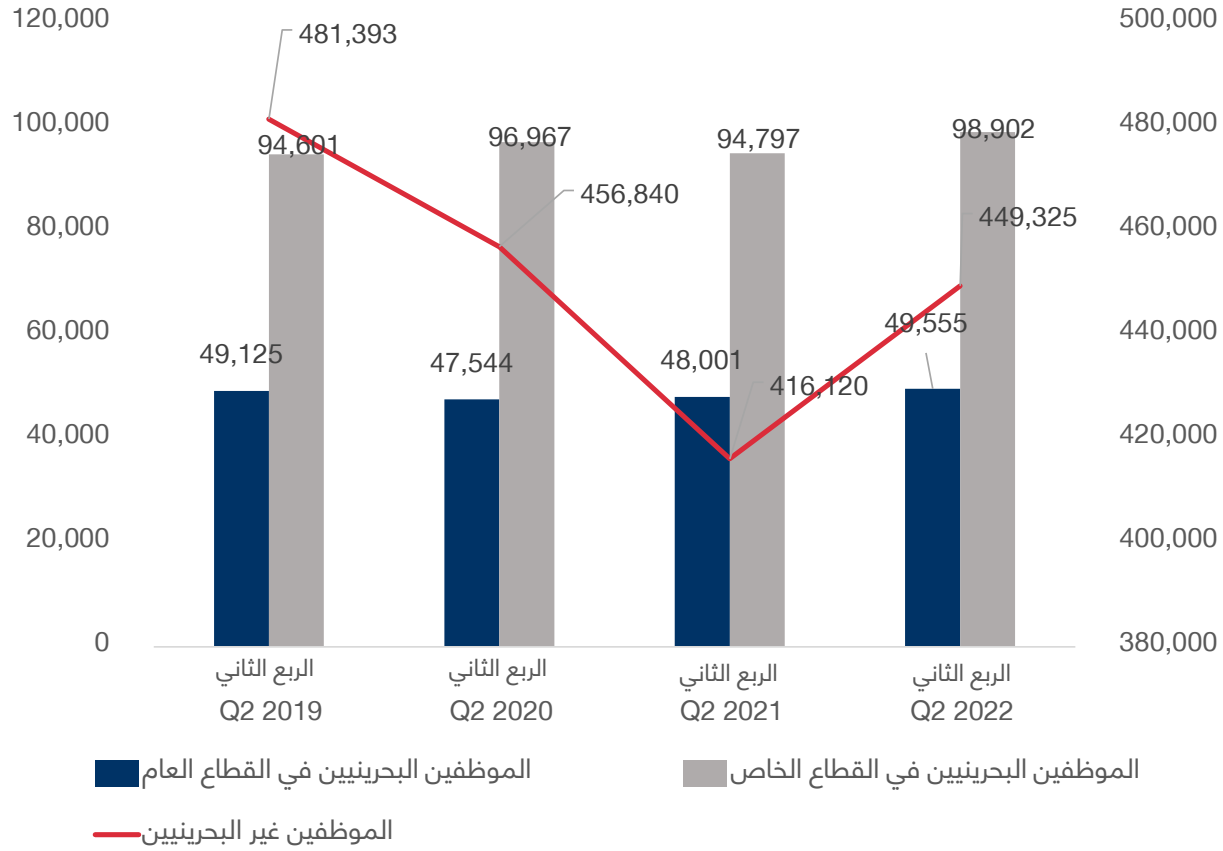


سجلت قطر أعلى معدل تضخم بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت حوالي 5.40 % ، تلتها الكويت بنسبة 4.24 % والبحرين بنسبة 4 % . علاوة على ذلك ، بلغ معدل التضخم في الإمارات العربية المتحدة 3.35 % ، وتتمتع المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان بمعدلات تضخم منخفضة نسبياً مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بلغت حوالي 3 % و 2.41 % على التوالي.

المصادر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (مملكة البحرين) - الهيئة العامة للإحصاء (المملكة العربية السعودية) - وكالة الأنباء الكويتية - مصرف قطر المركزي - المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (سلطنة عمان) - الامارات اليوم

ارتفاع عدد الموظفين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص في الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021

عدد الموظفين المؤمن عليهم في سوق العمل في الربع الثاني من عام 2022



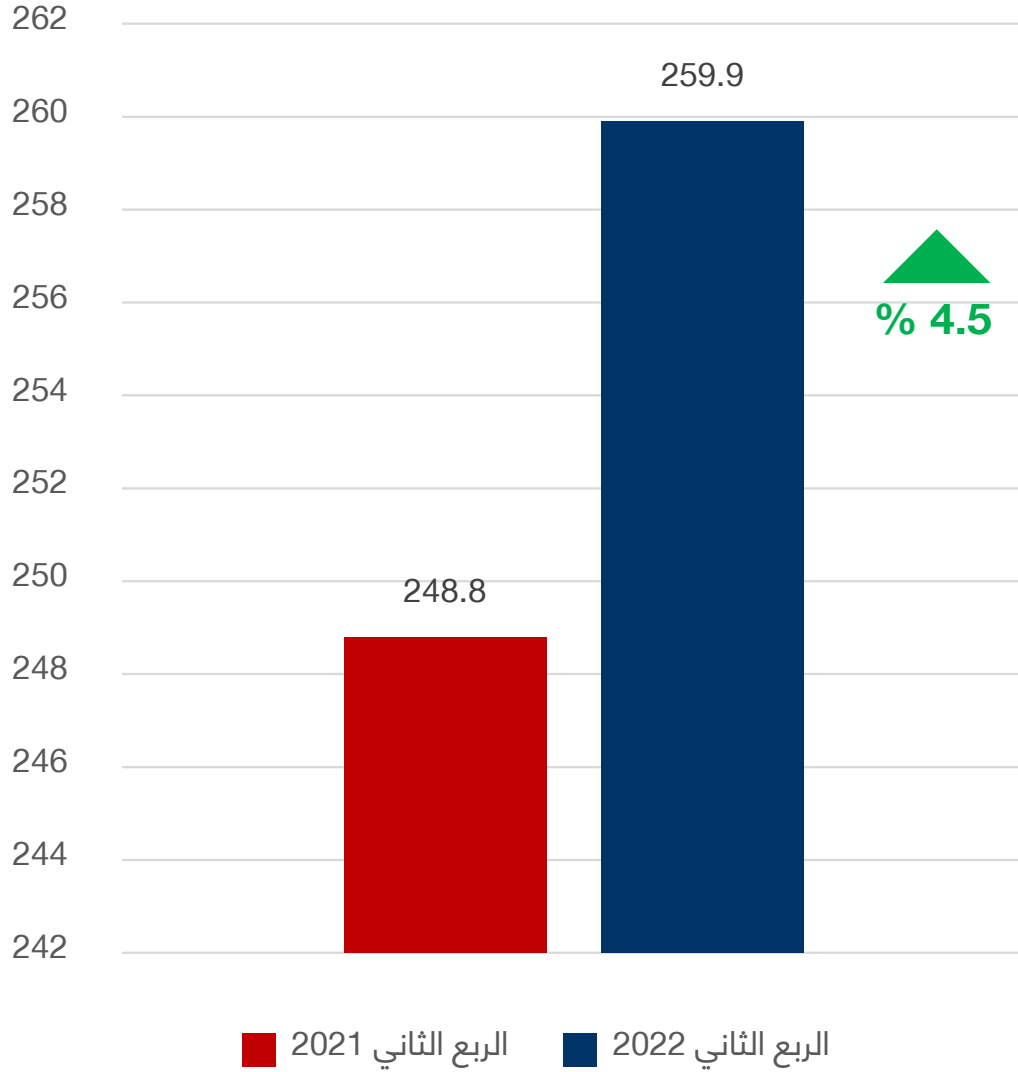
التغيير من 2021 إلى 2022	الربع الثاني 2022	الربع الثاني 2021	الربع الثاني 2020	الربع الثاني 2019	
% 3.2	49,555	48,001	47,544	49,125	الموظفون البحرينيون في القطاع العام
% 4.3	98,902	94,797	96,967	94,601	الموظفون البحرينيون في القطاع الخاص
% 8	449,325	416,120	456,840	481,393	غير البحرينيين

ارتفع عدد البحرينيين المؤمن عليهم في القطاعين العام والخاص بنسبة 3.2% و 4.3% على التوالي في الربع الثاني من عام 2022 مقارنةً بالربع الثاني من عام 2021، من جانب آخر ارتفع عدد غير البحرينيين المؤمن عليهم بنسبة 8% خلال نفس الفترة.

المصدر: الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

4.5 % ارتفاع في تحويلات العاملين في الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021

تحويلات العاملين (مليون دينار)

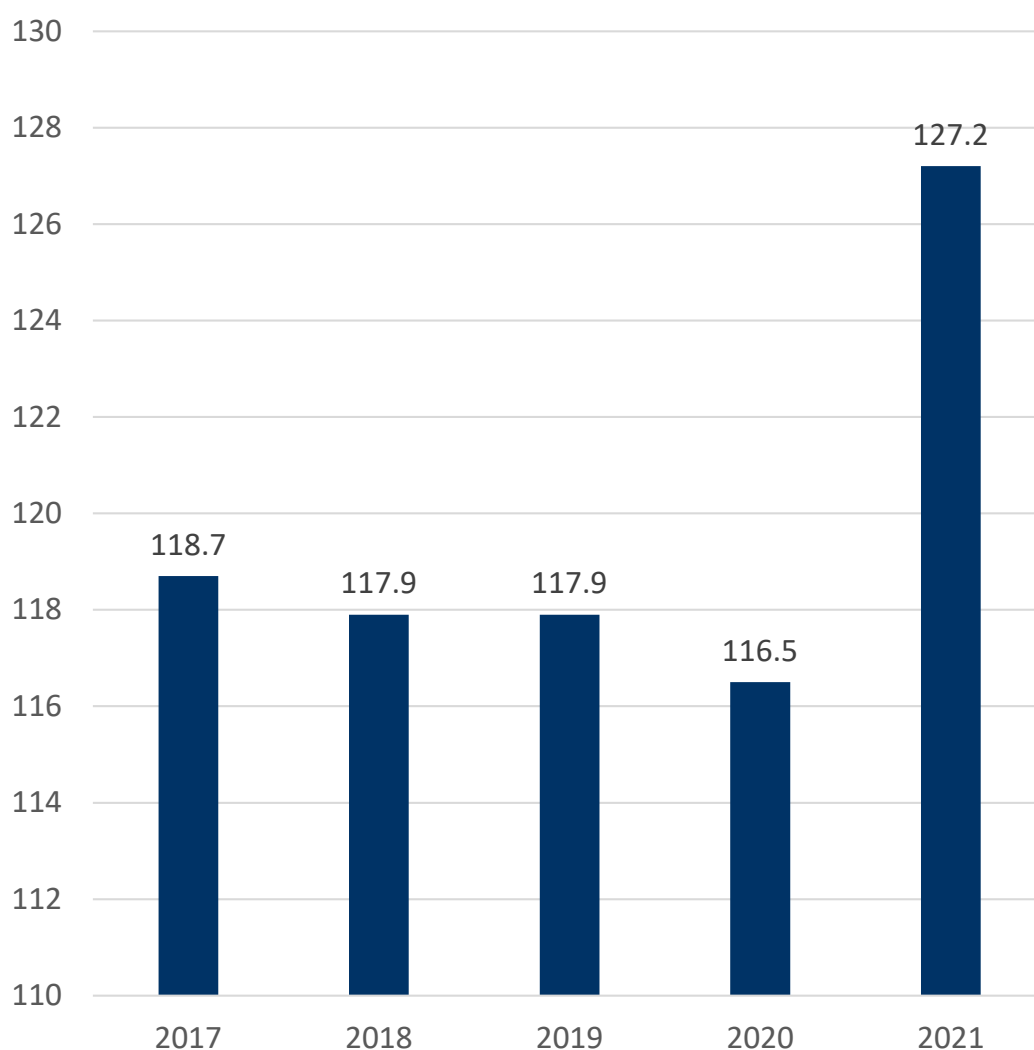


- تعرف تحويلات العاملين على أنها تحويل يتم بواسطة المهاجرين العاملين والمقيمين في بلد ما، إلى أقاربهم في بلدهم الأصلي، وتصنف التحويلات على أنها لأكثر من عام، بغض النظر عن وضعهم القانوني، للمستفيدين في بلدهم الأصلي.
- وارتفعت تحويلات العاملين بنسبة 4.5 % من 248.8 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام 2021 إلى 259.9 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من العام الحالي 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

ارتفاع في تحويلات العاملين الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021

تدفقات تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج من 2017 إلى 2021 (مليار دولار امريكي)

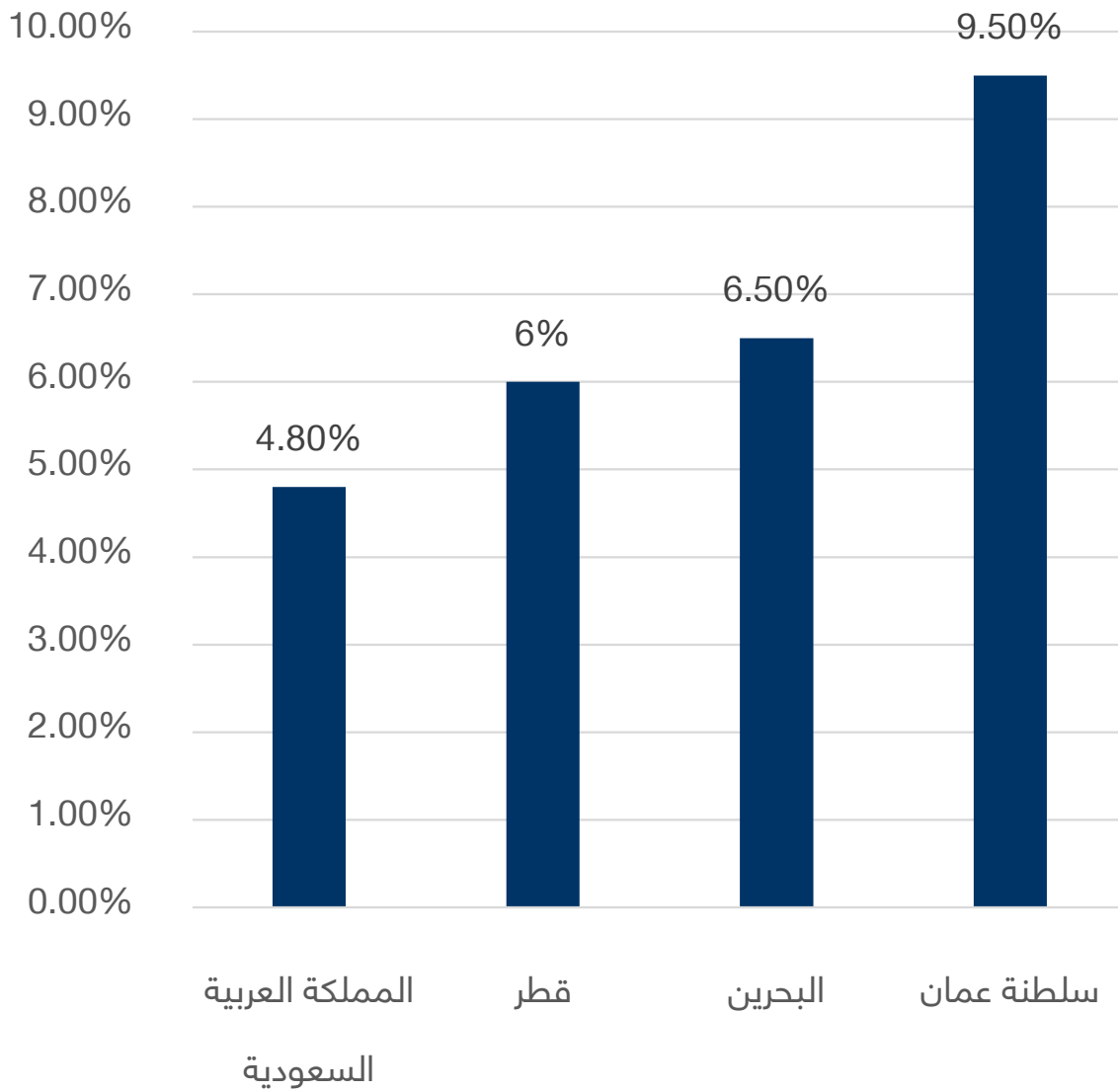


بلغ مجموع تحويلات العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى الخارج نحو 127.2 مليار دولار في عام 2021 ، مقارنة بنحو 116.5 مليار دولار في عام 2020 ، مسجلاً نمواً بنسبة 9.2%. يأتي ذلك بعد انخفاض إجمالي التحويلات خلال السنوات الأربع الماضية. يأتي ارتفاع حجم تحويلات العاملين لمجلس التعاون إلى الخارج نتيجة نموها في معظم الدول الأعضاء ، حيث تراوحت النسبة من 6.1% في الكويت إلى 15.9% في المملكة العربية السعودية. في الوقت نفسه ، انخفض حجم تحويلات العاملين في الخارج في عمان والبحرين بنسبة 7.5% و 7.7% على التوالي. تشكل تحويلات العاملين من دولة الإمارات العربية المتحدة النسبة الأعلى من مجموع دول مجلس التعاون، بنسبة 37.3%. تليها 31.3% في المملكة العربية السعودية ، في حين بلغت التحويلات في باقي الدول مجتمعة 31.4%.

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ارتفاع في تحويلات العاملين الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021

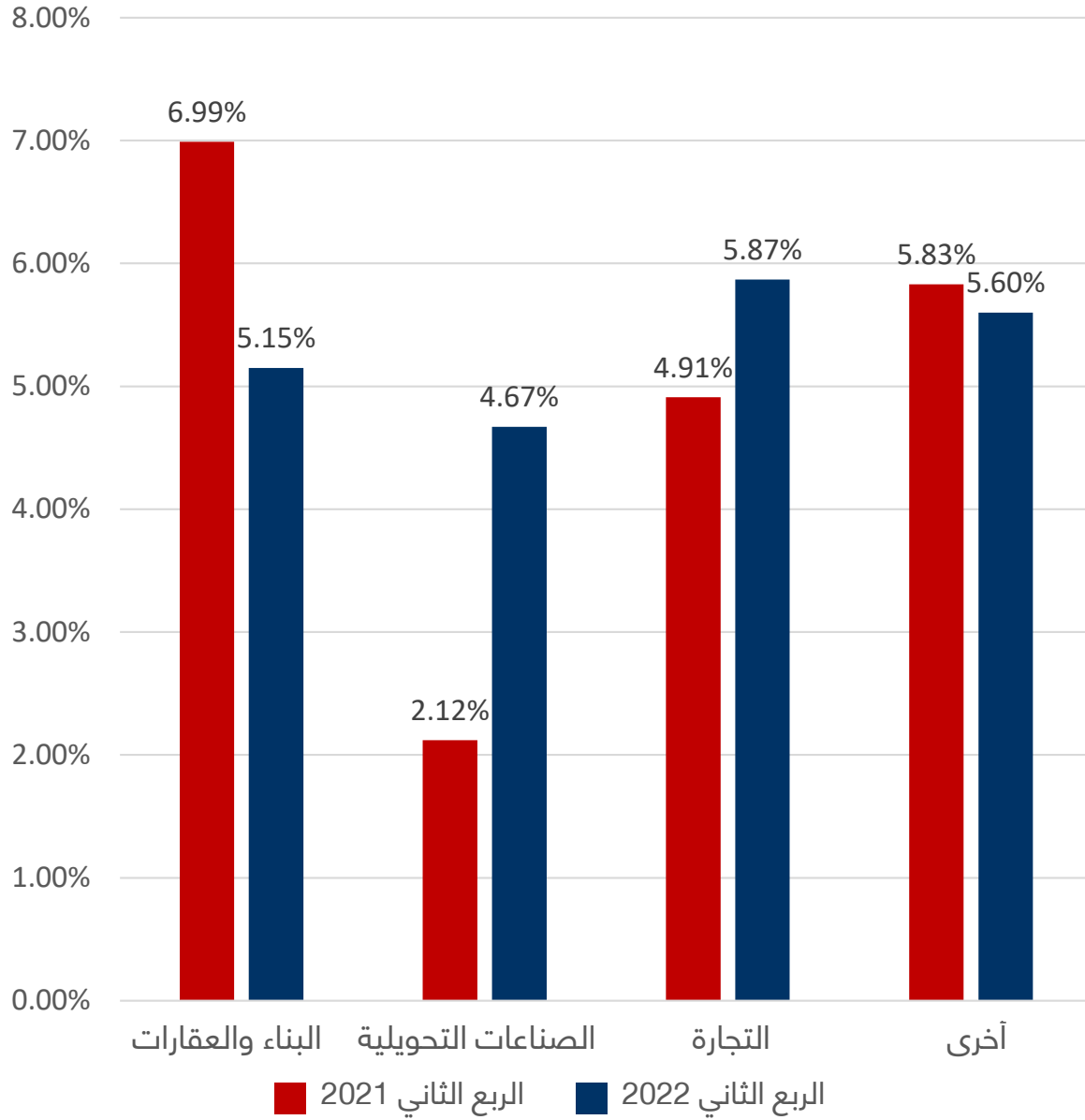
نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 (بالأسعار الجارية)



وبلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي الإجمالي في عمان 9.5 % ، تليها 6.5 % و 6.0 % في البحرين وقطر على التوالي ، و 4.8 % في المملكة العربية السعودية.

المصدر: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ارتفاع أسعار الفائدة على القروض التجارية في بعض القطاعات التجارية



ارتفعت أسعار الفائدة على القروض التجارية في بعض القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021.

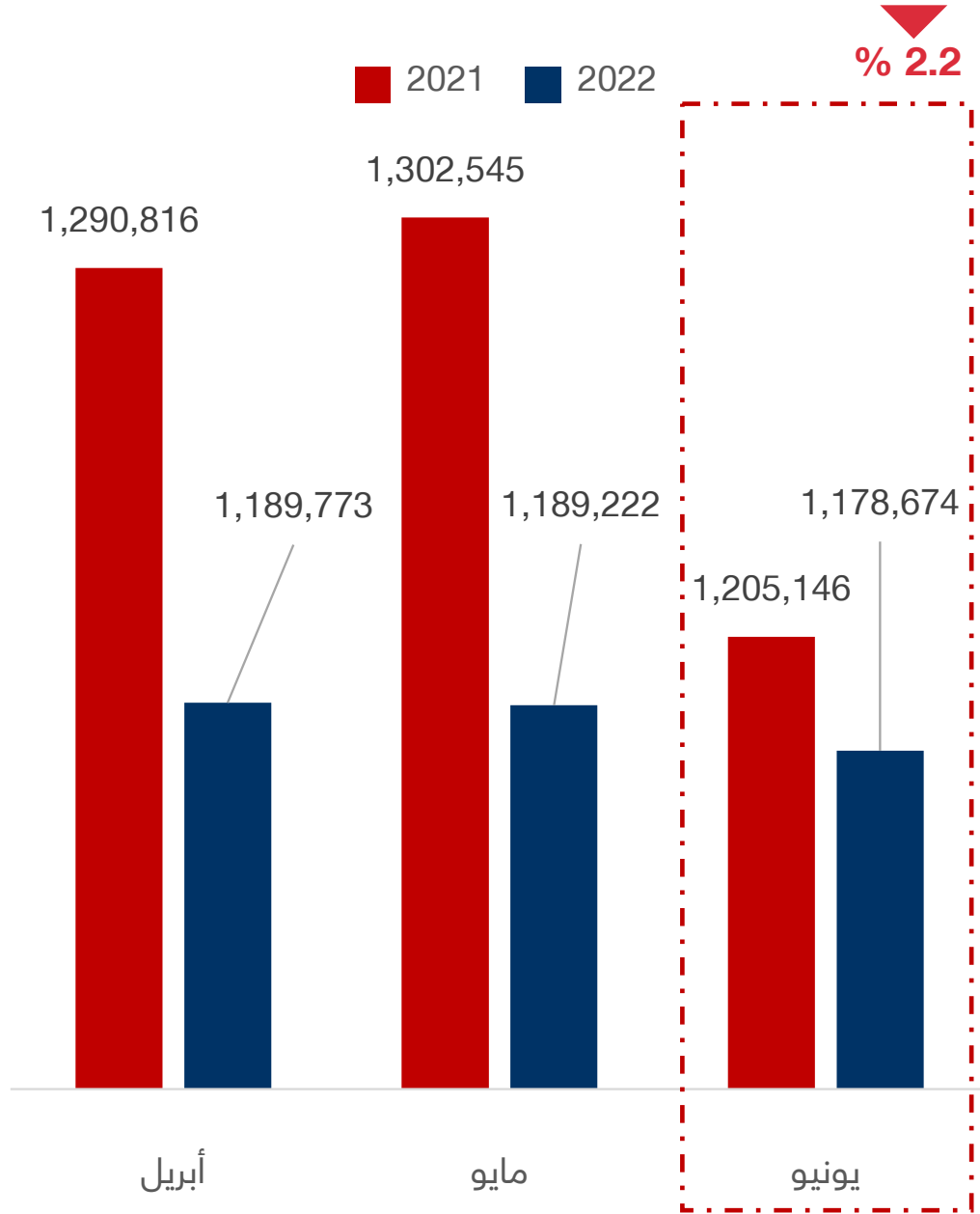
حيث ارتفعت أسعار الفائدة في قطاع الصناعات التحويلية من 2.12 % في الربع الثاني من 2021 إلى 4.67 % في الربع الثاني من 2022. كما ارتفعت في قطاع التجارة من 4.91 % في الربع الثاني من 2021 إلى 5.87 % في الربع الثاني من 2022.

ومع ذلك، فقد انخفض سعر الفائدة في قطاع البناء والعقارات من 6.99 % في الربع الثاني من 2021 إلى 5.15 % في الربع الثاني من 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

2.2 % نسبة انخفاض عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في يونيو 2022 مقارنة بيونيو 2021

عدد السحوبات من أجهزة الصراف الآلي (بالمليون)



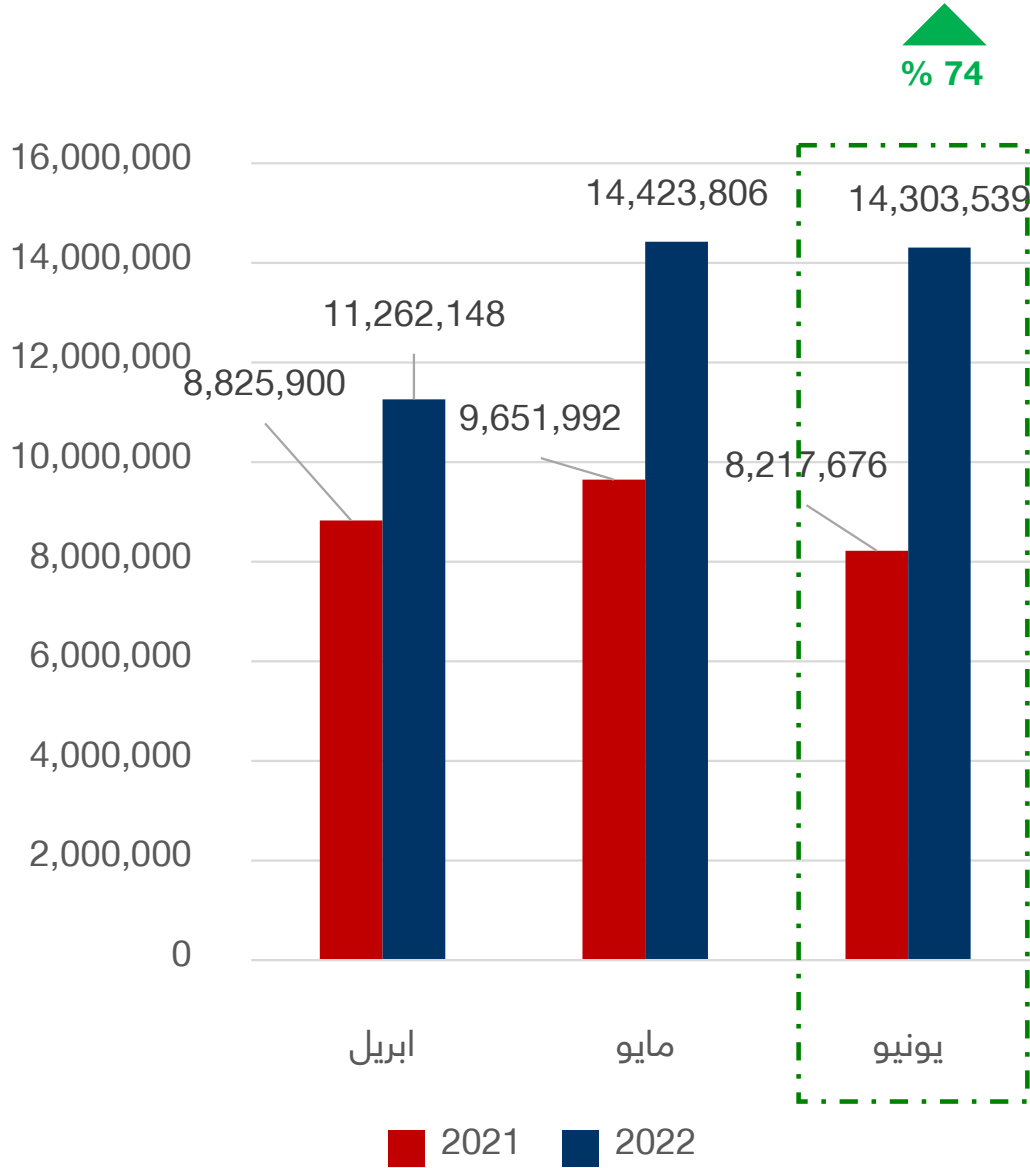
بلغ عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي خلال شهر يونيو من العام الحالي 2022 حوالي 1.18 مليون عملية، بانخفاض يقدر بحوالي 2.2 % مقارنة بيونيو 2021 حيث بلغ عدد عمليات السحب آنذاك حوالي 1.2 عملية.

من جانب آخر انخفض عدد عمليات السحب من أجهزة الصراف الآلي في أبريل 2022 بحوالي 7.9 %، من حوالي 1.29 مليون عملية في عام 2021 إلى 1.19 مليون عملية في عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

74 % نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في يونيو 2022 مقارنة يونيو 2021

عدد معاملات نقاط البيع (بالمليون)



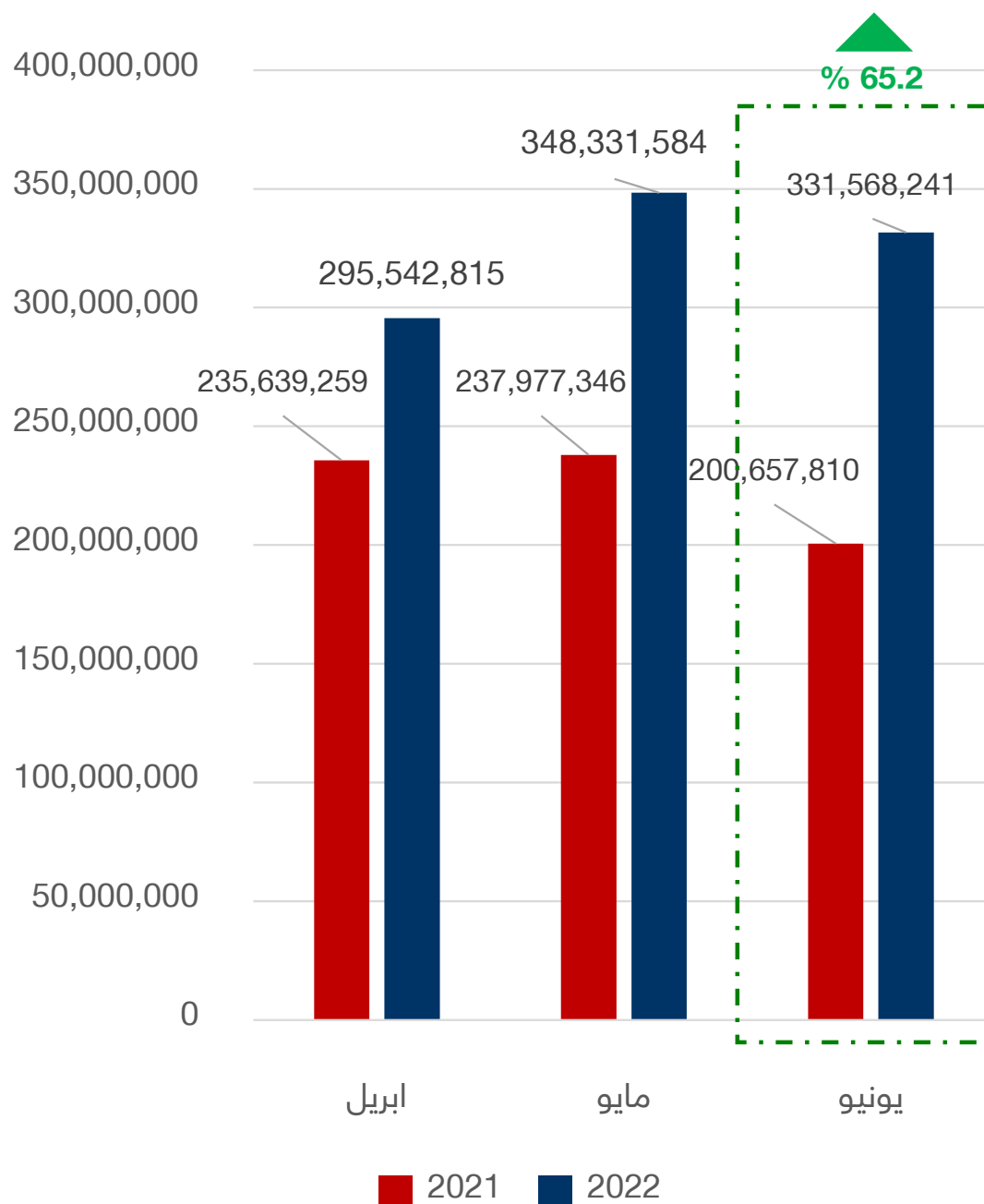
ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في الربع الثاني من العام 2022 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي 2021.

حيث ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 74 % في يونيو 2022، من 8.2 مليون عملية في يونيو 2021 إلى 14.3 مليون عملية في يونيو 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

65.2 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في يونيو 2022 مقارنة يونيو 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



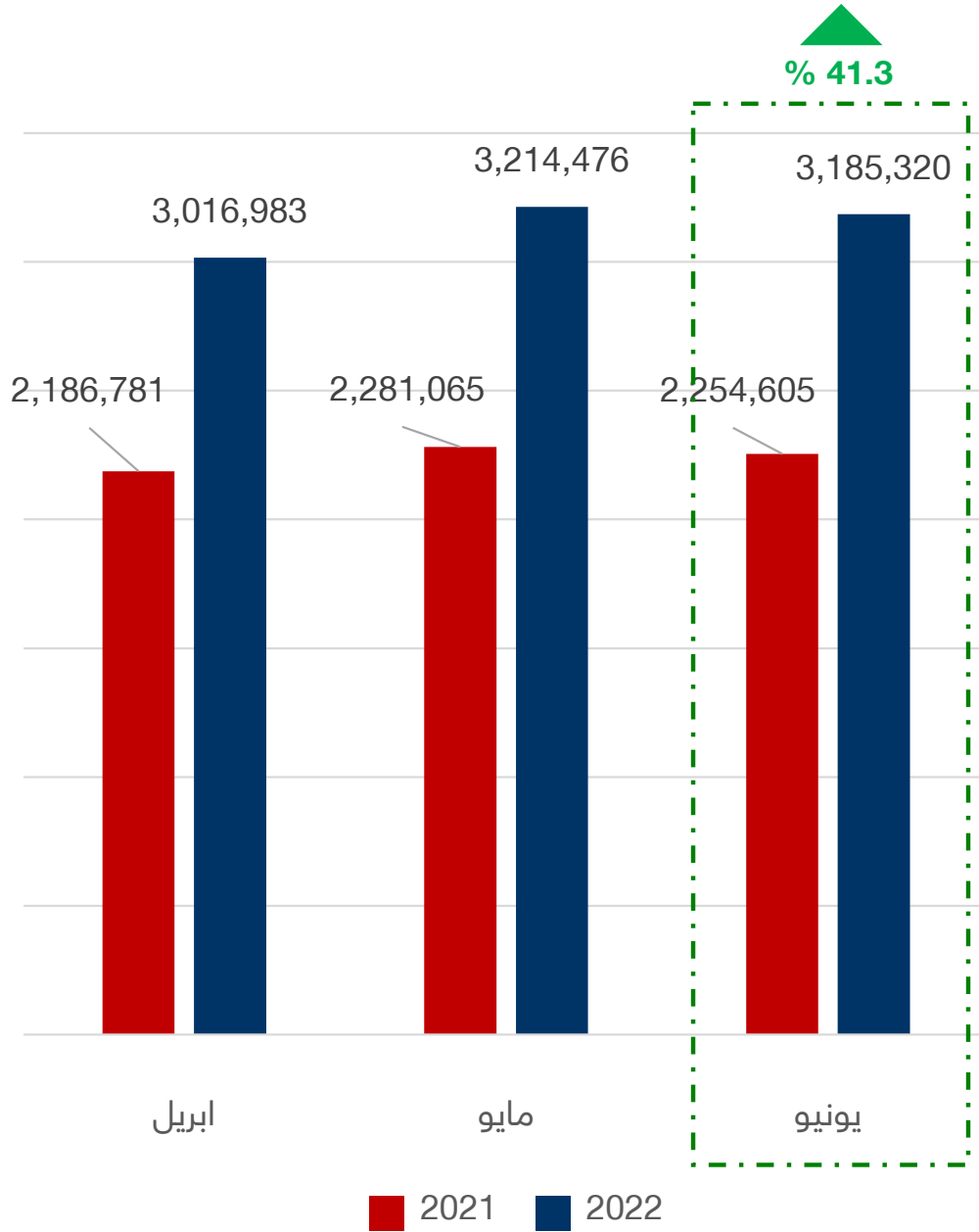
كما وارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في جميع القطاعات بشكل ملحوظ في الربع الثاني من العام الحالي 2022 مقارنة بذات الفترة من العام الماضي 2021.

حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 65.2 % في يونيو من 200.7 مليون دينار بحريني في عام 2021 إلى 331.6 مليون دينار بحريني في عام 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

41.3% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في يونيو 2022 مقارنةً بـ يونيو 2021

عدد معاملات نقاط البيع (بالمليون)

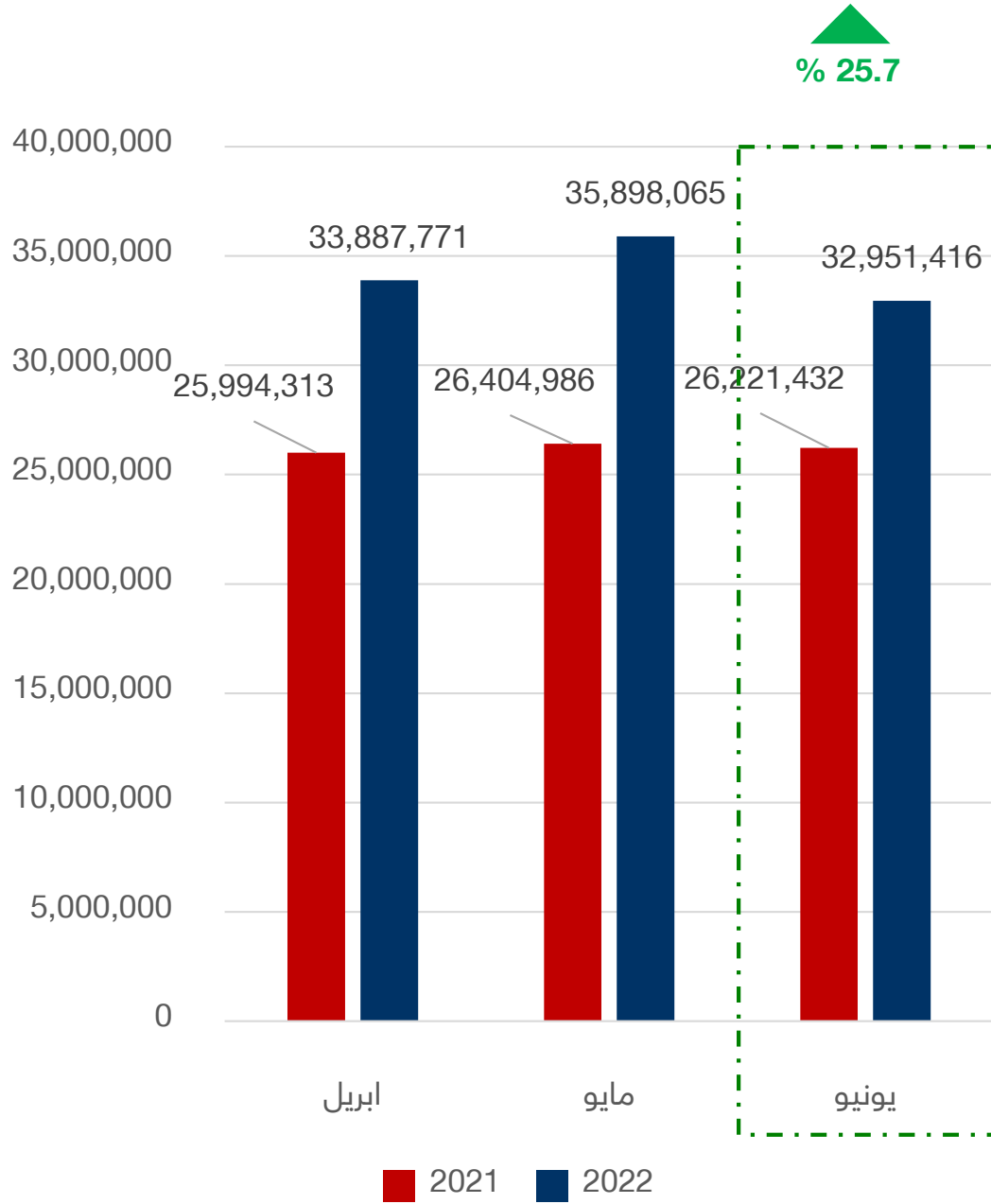


ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت خلال يونيو 2022 بنسبة 41.3% حيث ارتفع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 2.3 مليون عملية في يونيو 2021 إلى 3.2 مليون عملية في يونيو 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

25.7% نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت في يونيو 2022 مقارنةً بـ يونيو 2021

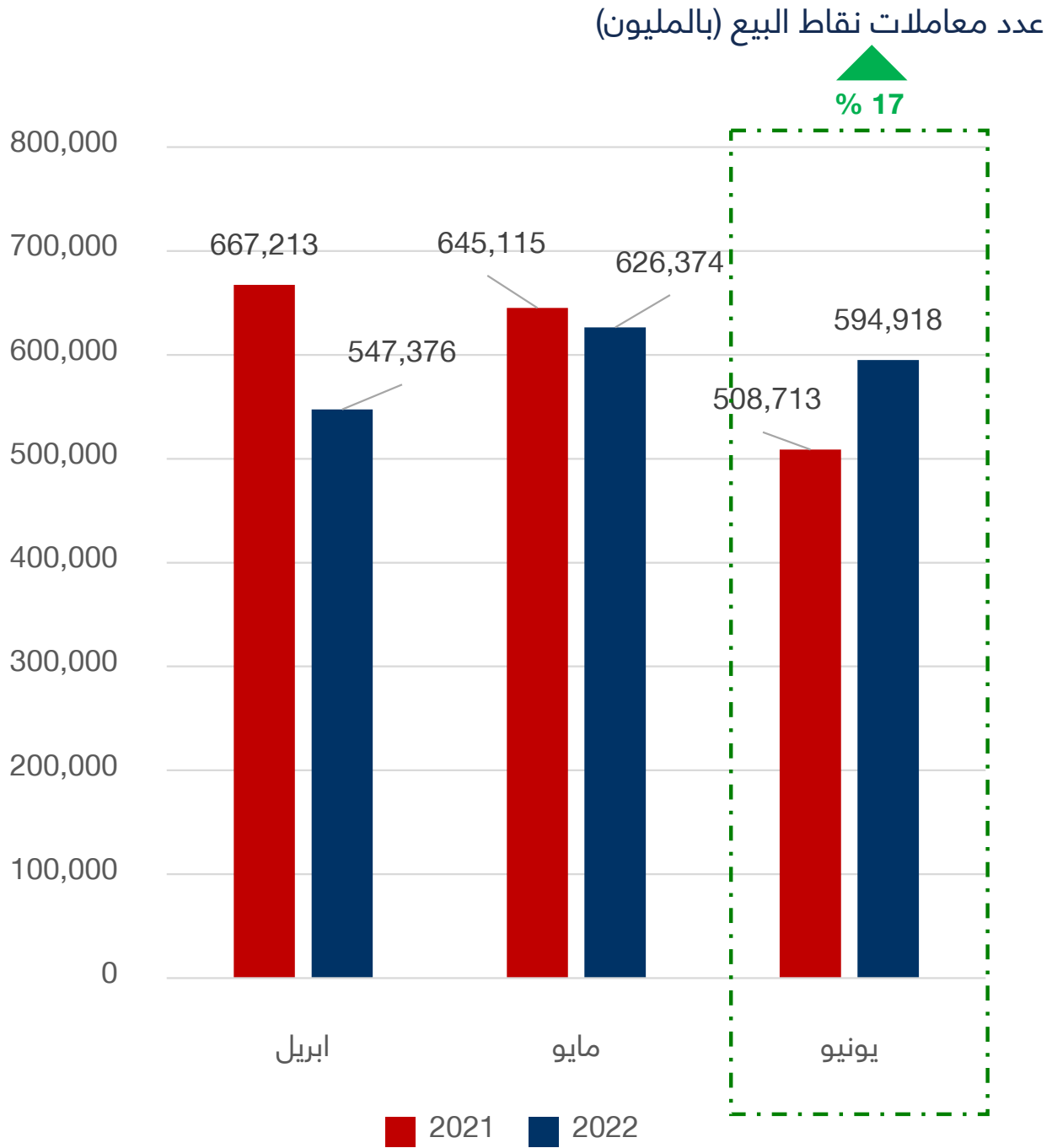
قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



من جانب آخر ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع السوبر ماركت خلال يونيو 2022 بنسبة 25.7%، حيث ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 26.2 مليون دينار بحريني في يونيو 2021 إلى 33 مليون دينار بحريني في يونيو 2022.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

17% نسبة ارتفاع عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في يونيو 2022 مقارنة يونيو 2021



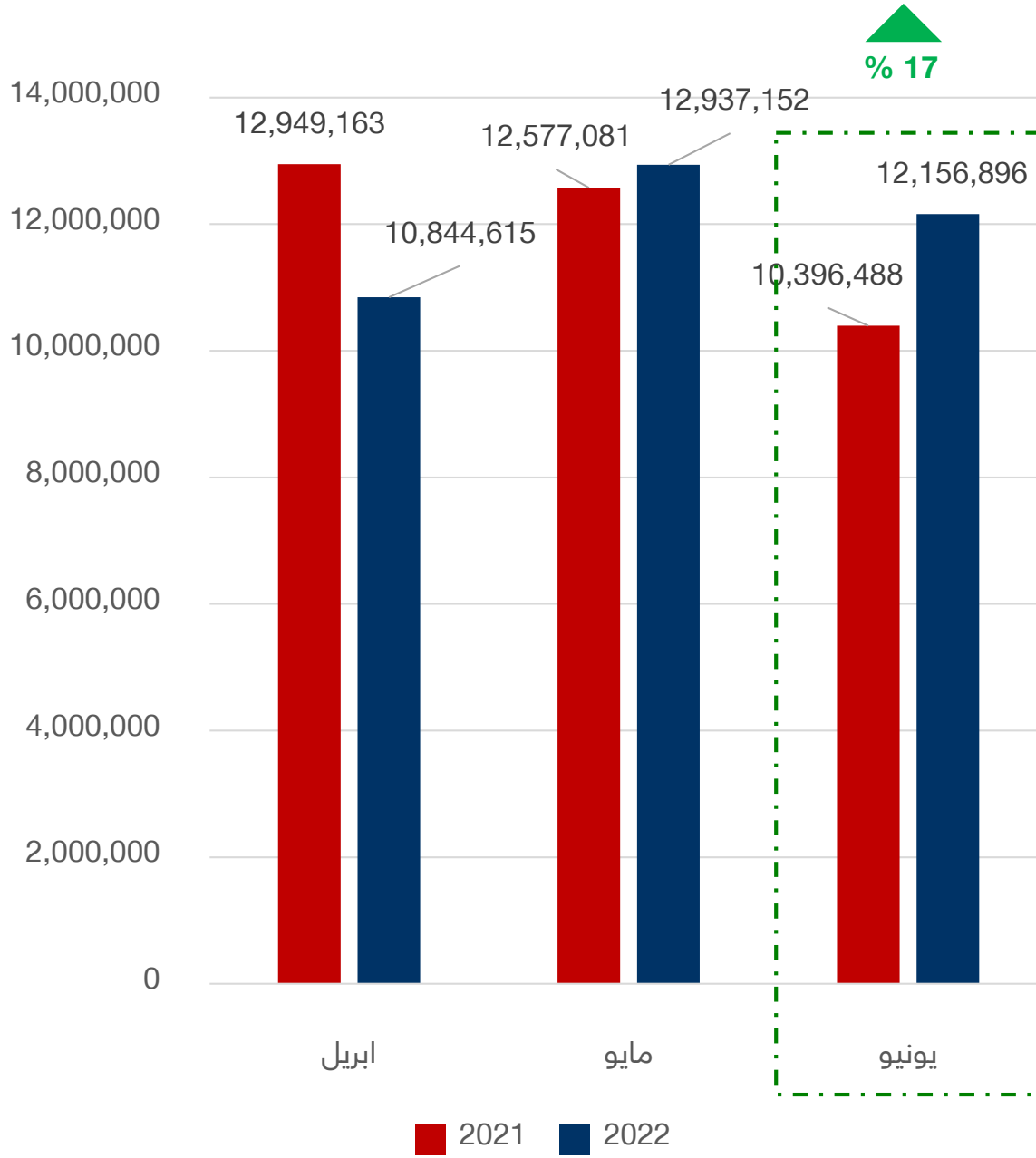
كما وارتفعت عدد معاملات نقاط البيع والقيمة المالية للمعاملات في قطاع المتاجر في يونيو 2022 مقارنةً بذات الفترة من العام 2021.

حيث ارتفعت عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية من 508,713 عملية في يونيو 2021 إلى 594,918 عملية في يونيو 2022، أي بارتفاع يقدر بحوالي الـ 17%.

المصدر: مصرف البحرين المركزي

17 % نسبة ارتفاع قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر في يونيو 2022 مقارنة يونيو 2021

قيمة معاملات نقاط البيع (مليون دينار بحريني)



من جانب آخر ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية في قطاع المتاجر من 10.4 مليون دينار بحريني في يونيو 2021 إلى 12.2 مليون دينار بحريني في يونيو 2022، أي بارتفاع يقدر بحوالي الـ 17%.

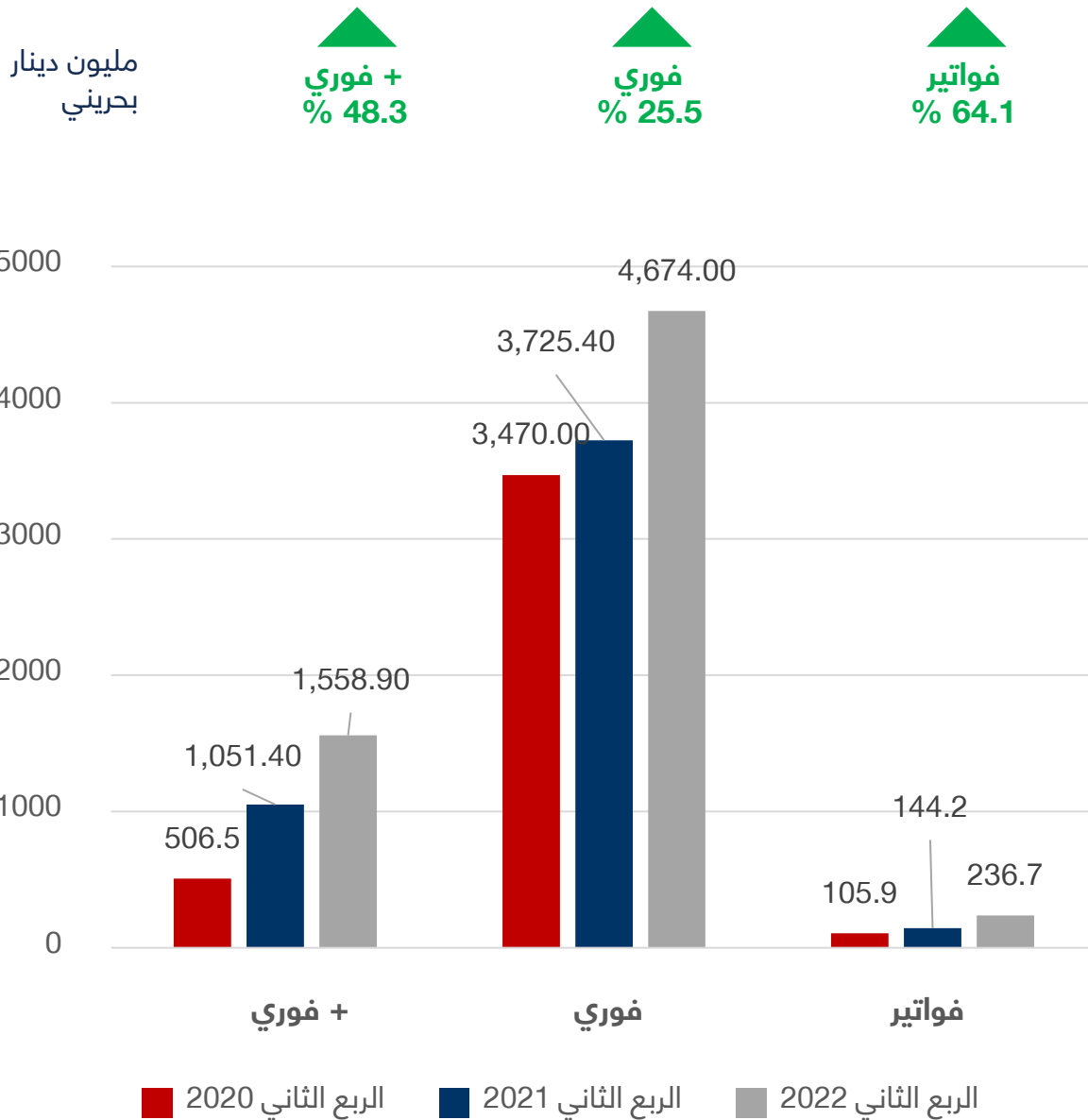
المصدر: مصرف البحرين المركزي

64.1 % نسبة ارتفاع قيمة التحويلات عبر نظام فواتير خلال الربع الثاني من عام 2022 مقارنة بنفس الفترة من عام 2021

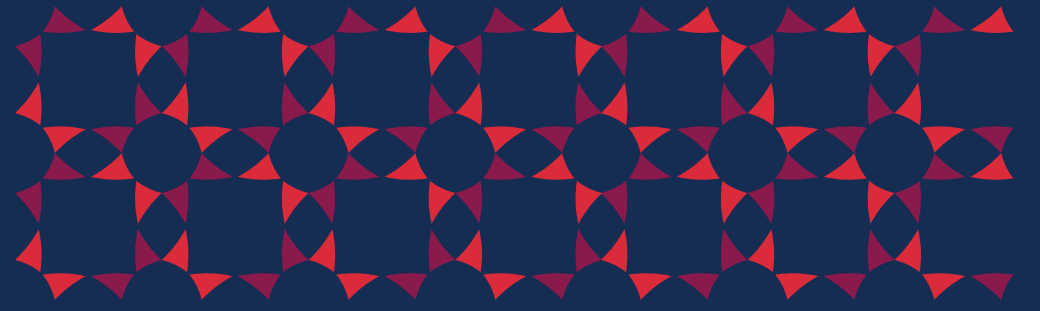
ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري + بنسبة 48.3 % من 1051 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2021 إلى 1559 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2022 وبنسبة 207.8 % مقارنة بالربع الثاني من عام 2019. من جانب آخر، ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر نظام فوري بنسبة 25.5% من 3725.4 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2021 إلى 4674 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2022.

وأخيراً، فقد ارتفعت قيمة التحويلات المالية الإلكترونية عبر فواتير بنسبة 64.1 % من 144.2 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2021 إلى 236.7 مليون دينار بحريني في الربع الثاني من عام 2022.

نسبة التغيير (2021-2022)



المصدر: مصرف البحرين المركزي



5

ترتيب مملكة البحرين في المؤشرات الاقتصادية العالمية

البحرين الأولى عربياً في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 2022

احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربياً في مؤشر بازل لعام 2022 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهو تصنيف سنوي يقيم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحسنت النتيجة الإجمالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 5.08 إلى 4.93 هذا العام ، ولا سيما في مجالات جودة إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشفافية المالية والمعايير. وفي الوقت نفسه ، ارتفعت درجات المخاطر فيما يتعلق بالفساد والرشوة والشفافية العامة والمساءلة والمخاطر السياسية والقانونية.

انخفضت درجة البحرين بشكل طفيف ، من 4.50 في عام 2021 إلى 4.83 في عام 2022 وانخفض ترتيب المملكة من المرتبة 85 إلى المرتبة 81 على مستوى العالم.

دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر بازل لمكافحة غسل الأموال

النتيجة	الدولة	تصنيف مستوى المخاطر في المنطقة (1 = الأدنى ، 7 = الأعلى)
4.83	البحرين	1
4.84	مصر	2
4.89	تونس	3
5.07	الأردن	4
5.16	المغرب	5
5.28	المملكة العربية السعودية	6
5.70	الإمارات العربية المتحدة	7

المصدر: Basel AML Index 2022

المنامة الأولى عالمياً في الجاذبية المالية بحسب تقرير "إيرنيك" غلوبال 150 سياتيز 2022

يسلط مؤشر AIRINC العالمي لـ 150 مدينة الضوء على المدن التي لديها مزيج مثالي من الرواتب المرتفعة والضرائب والتكاليف المنخفضة ونوعية الحياة، حيث يعمل المؤشر على تصنيف 150 من أفضل المدن على المستوى الدولي وفقاً للجاذبية المالية وأسلوب الحياة والجاذبية الشاملة. فهو يجمع بين مستويات الرواتب المحلية ومعدلات الضرائب وتكاليف المعيشة وظروفها لتقييم مدى جاذبية كل مدينة للعيش فيها.

وفي تصنيف الجاذبية العامة، احتلت المنامة المرتبة 44 عالمياً والثالثة بين دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، للسنة الرابعة على التوالي، احتلت المنامة المرتبة الأولى عالمياً في الجاذبية المالية. حيث ساهم في ذلك ما تحظى به المملكة من تشريعات متقدمة وبيئة ضريبية مثلى إلى جانب الكلفة التشغيلية التنافسية وهو ما يعزز من موقع البحرين في مواصلتها قيادة المنطقة على صعيد الجاذبية المالية.

الدولة	المؤشر
دبي، الإمارات العربية المتحدة	5
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة	11
الدوحة، قطر	30
المنامة، مملكة البحرين	44
مسقط، سلطنة عمان	52
مدينة الكويت، الكويت	60
الرياض، المملكة العربية السعودية	69

المصدر: Airinc

البحرين الأولى على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحرية الاقتصادية

النتيجة	الدولة	الترتيب
7.47	البحرين	39
7.35	الإمارات العربية المتحدة	49
6.99	قطر	76
6.78	المملكة العربية السعودية	86
6.73	الكويت	88
6.65	سلطنة عمان	93

احتلت مملكة البحرين المرتبة الأولى على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحرية الاقتصادية، إذ تقدمت البحرين بـ 17 مرتبة في التقرير السنوي حول الحرية الاقتصادية في العالم 2022 الصادر عن معهد فريزر.

وتحظى البحرين بنمو اقتصادي إلى جانب ما تتميز به من أسواق منفتحة، وتشريعات متقدمة، واحتضان لمشاريع استراتيجية بقيمة 30 مليار دولار أميركي ضمن حزمة المشاريع الاستراتيجية التي سلطت الضوء عليها خطة التعافي الاقتصادي.

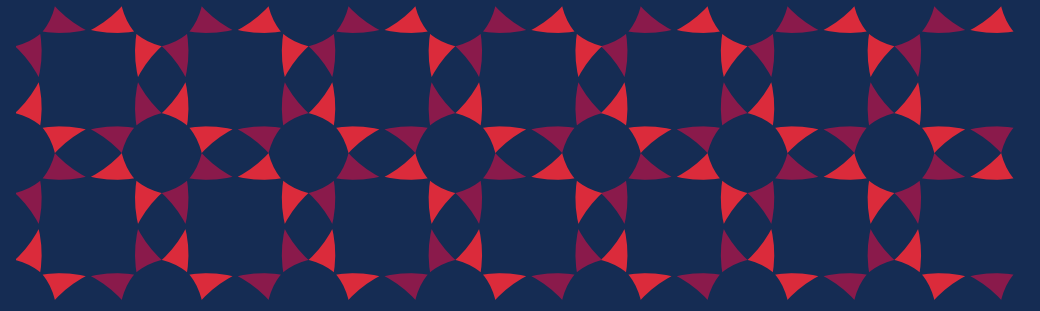
المصدر: Fraser Institute

البحرين الأولى خليجياً والسابعة عالمياً في قوانين الأصول الرقمية

النتيجة	الدولة	الترتيب
4.35	البحرين	7
3.85	الإمارات العربية المتحدة	13

تصدرت مملكة البحرين دول الخليج في تبنيها مبادرات تنظيم الأصول الرقمية ونالت المركز السابع دولياً في ذات المجال، وذلك بحسب المؤشر العالمي لتنظيم العملات الرقمية الصادر من مختبرات سوليدوس الذي يقيم الدول التي تبادر لوضع قوانين للعملات الرقمية المشفرة بهدف حماية المستثمرين وتشجيع الإبداع في أسواقها. وبفضل النظرة المستقبلية لحكومة البحرين، أصبحت المملكة أول دولة خليجية تمنح تراخيصاً لإدارة الأصول الرقمية مما عزز من مكانتها لتصبح مركزاً إقليمياً للأصول المشفرة.

المصدر: Solidus Labs

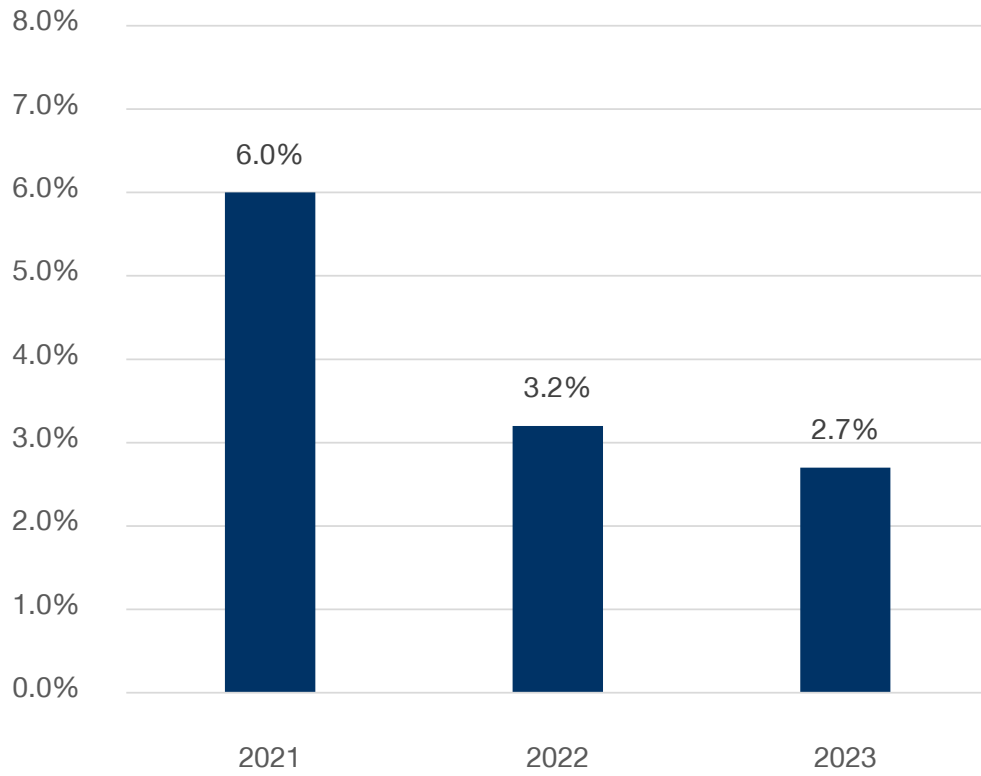


6

النظرة الاقتصادية العالمية

3.2 % نسبة النمو في الاقتصاد العالمي و3.7 % نسبة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عام 2022 حسب توقعات صندوق النقد الدولي

النمو في الاقتصاد العالمي



وفقًا لصندوق النقد الدولي ، من المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد العالمي من 6.0 % في عام 2021 إلى 3.2 % في عام 2022 و 2.7 % في عام 2023.

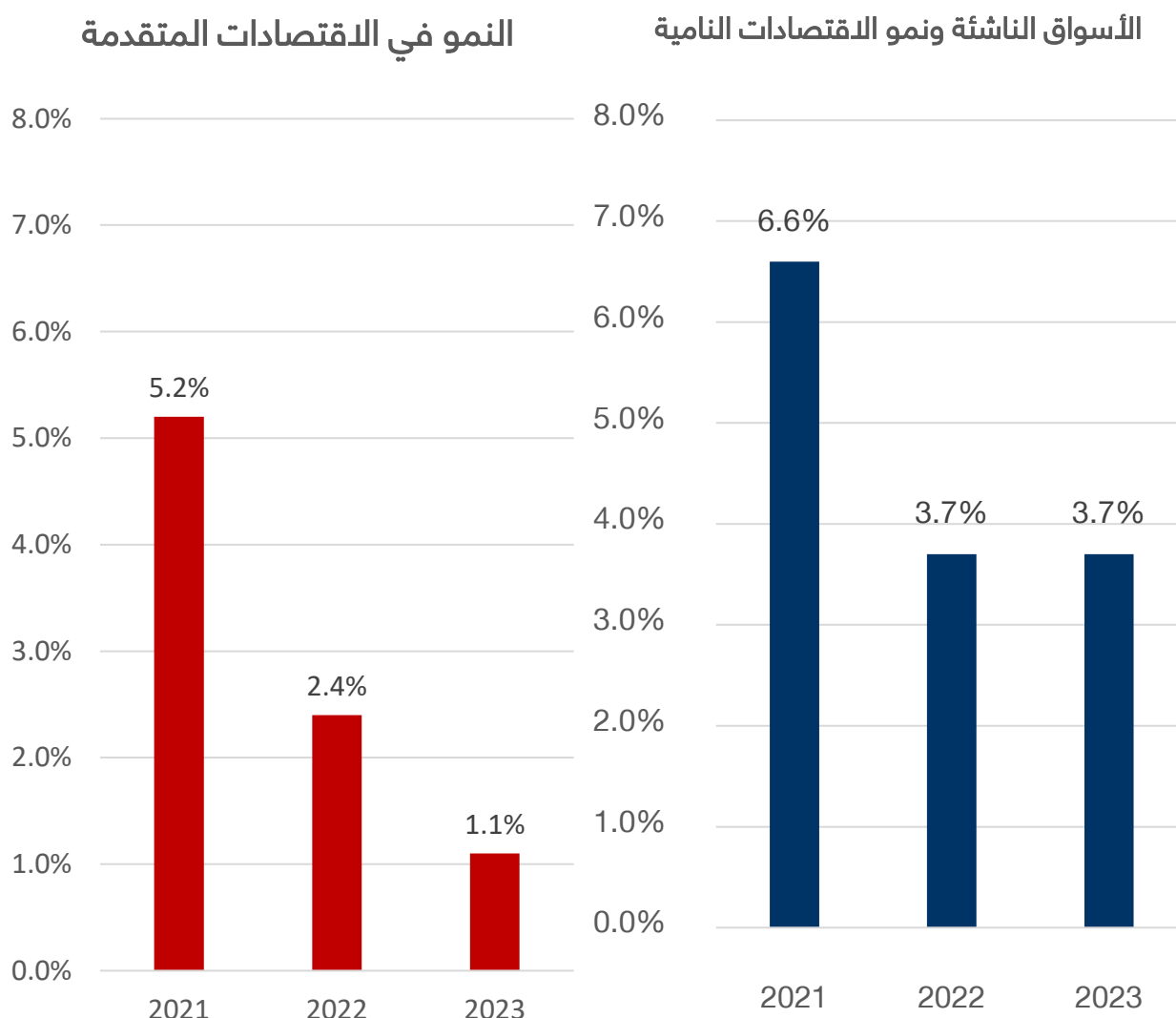
تشمل التأثيرات العالمية على معدل النمو تباطؤًا كبيرًا في أكبر اقتصادات العالم ، مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في النصف الأول من عام 2022 ، وانكماش منطقة اليورو في النصف الثاني من العام. كما أثرت عمليات الإغلاق وأزمة العقارات في الصين على النمو الاقتصادي العالمي.

من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم العالمي من 4.7 % في عام 2021 إلى 8.8 % في عام 2022 ، ثم ينخفض بعد ذلك إلى 6.5 % في عام 2023.

و كان التضخم المرتفع منتشرًا على نطاق واسع بين الاقتصادات المتقدمة ، ولكن كان هناك تباين أكبر بين الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

المصدر: IMF – World Economic Outlook October 2022

3.2 % نسبة النمو في الاقتصاد العالمي و3.7% نسبة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية عام 2022 حسب توقعات صندوق النقد الدولي



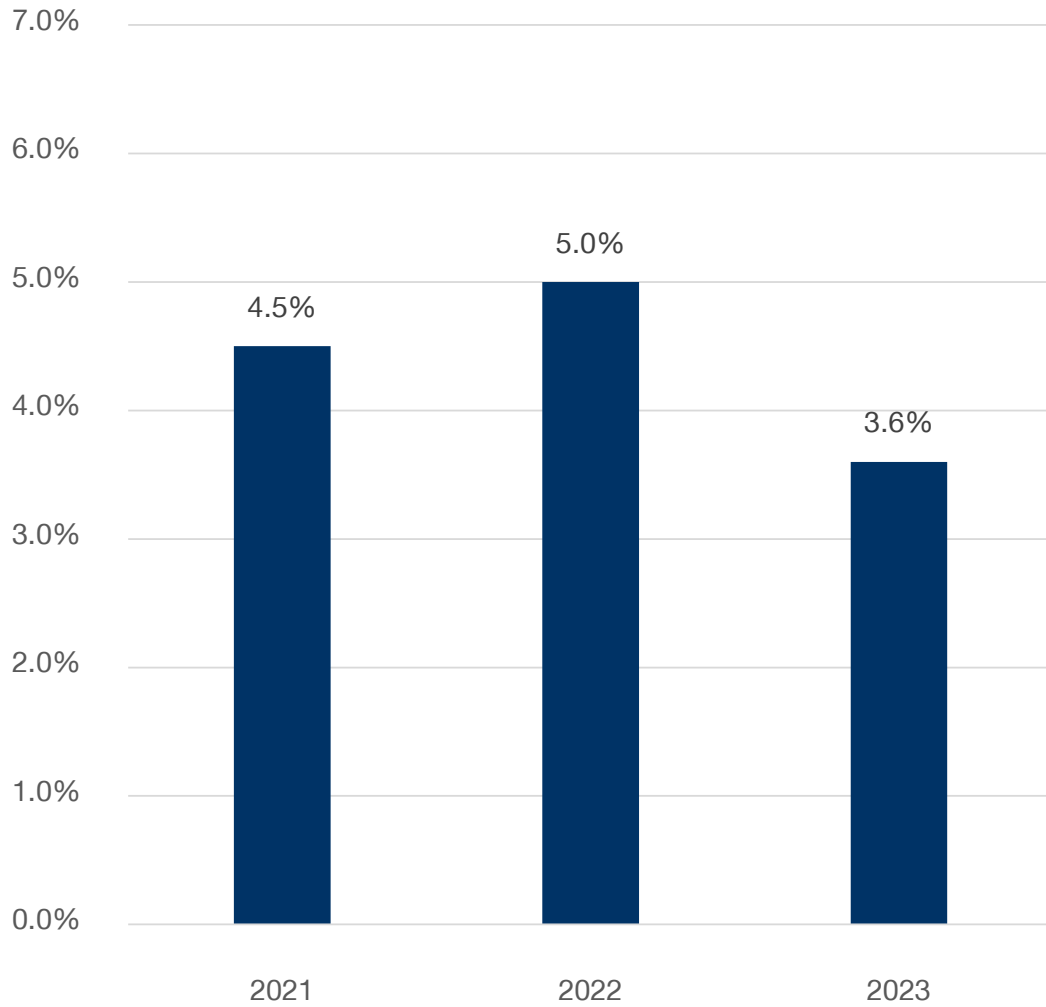
من المتوقع أن ينخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة من 5.2% في عام 2021 إلى 2.4% في عام 2022 ، ثم ينكمش مرة أخرى إلى 1.1% في عام 2023.

في الأسواق الناشئة والبلدان النامية ، من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي من 6.6% في عام 2021 إلى 3.7% في 2022 و 2023.

المصدر: IMF – World Economic Outlook October 2022

5 % نسبة النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في عام 2022 حسب توقعات صندوق النقد الدولي

النمو في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى



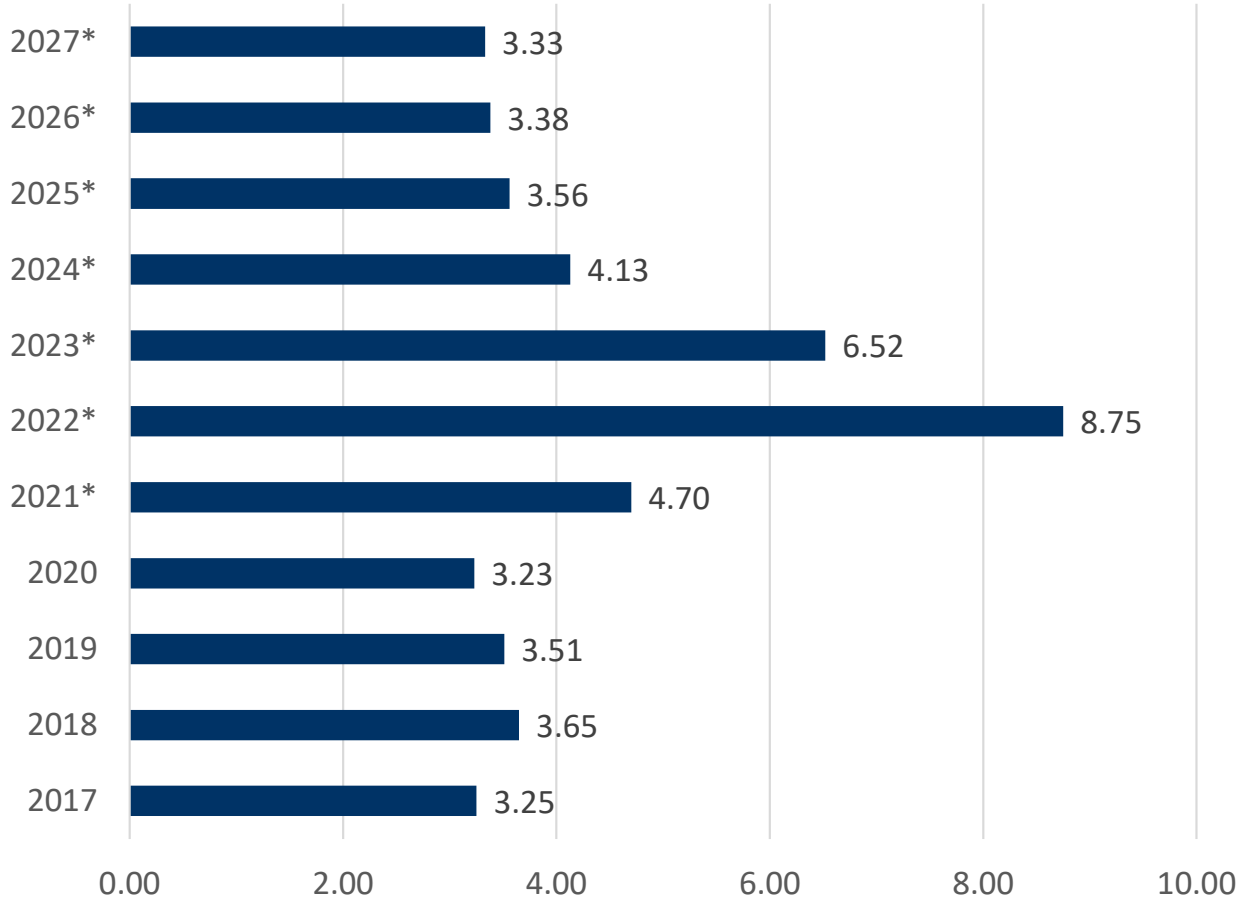
من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 4.5% في عام 2021 إلى 5.0% في عام 2022 ، بسبب التوقعات الإيجابية لمصدري النفط في المنطقة والتأثير المحدود للحرب في أوكرانيا على المنطقة.

في عام 2023 ، من المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى 3.6%.

المصدر: IMF – World Economic Outlook October 2022

8.75 % نسبة توقعات معدل التضخم العالمي في عام 2022

معدل التضخم العالمي

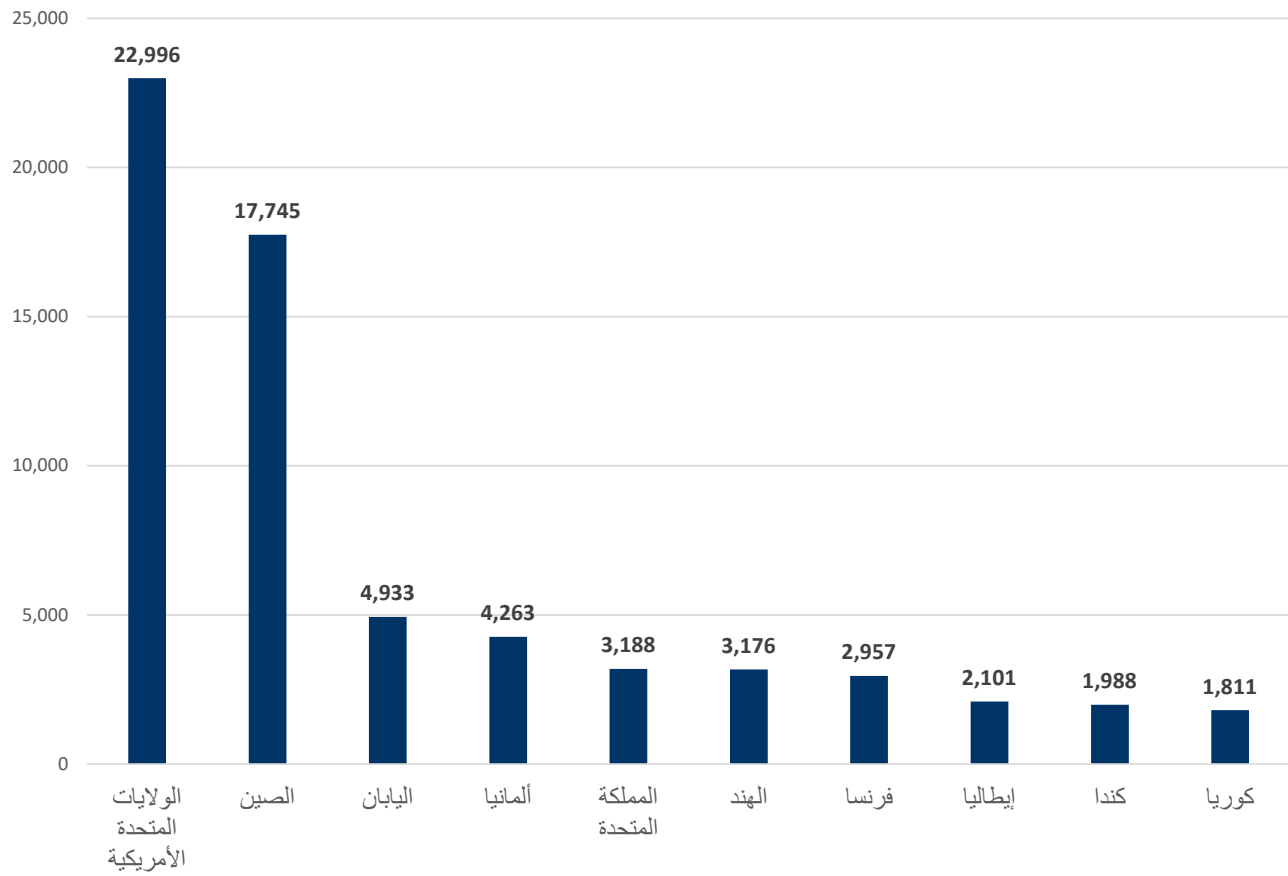


انخفض معدل التضخم العالمي لفترة وجيزة في بداية الوباء ، من 3.51 % في عام 2019 إلى 3.23 % في عام 2020 ، ومع ذلك ، فقد عاود الارتفاع إلى 4.70 % في عام 2021. ومن المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 8.75 % في عام 2022 ، والذي سيكون كذلك معدل الذروة على مدى السنوات العشر الماضية. من جانب آخر ، توقع صندوق النقد الدولي أن تنخفض نسبة التضخم إلى 6.52 % في عام 2023 ، وأن يستمر في الانخفاض تدريجيًا حتى عام 2027.

المصدر: IMF – World Economic Outlook October 2022

الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر اقتصاد في العالم، بنتاج إجمالي محلي يقدر بـ 23 تريليون دولار أمريكي في عام 2021

الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار أمريكي، بالاسعار الجارية)



تمتلك الولايات المتحدة أكبر اقتصاد على مستوى العالم ، حيث بلغ ناتجها المحلي الإجمالي حوالي 23 تريليون دولار أمريكي في عام 2021. تليها الصين، بإجمالي ناتج محلي يبلغ 17.7 تريليون دولار أمريكي، واليابان بإجمالي ناتج محلي يبلغ 4.9 تريليون دولار أمريكي.

المصدر: IMF – World Economic Outlook October 2022

12 % ارتفاع في أسعار خام برنت و 10 % ارتفاع في أسعار خام غرب تكساس الوسيط في أكتوبر 2022 مقارنةً بشهر أكتوبر 2021



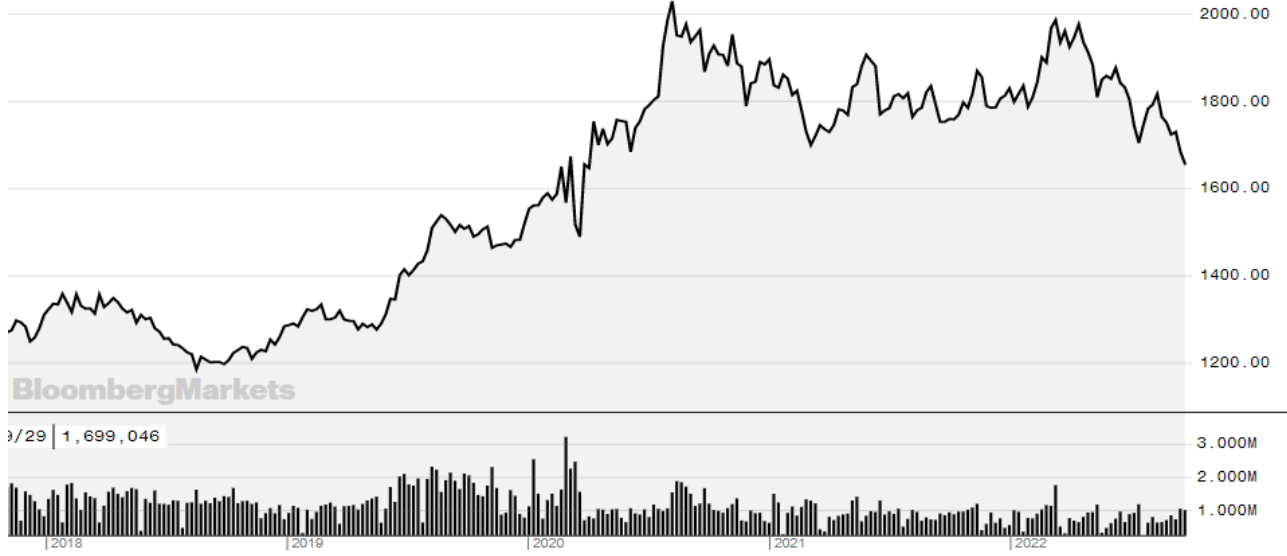
نسبة التغيير	أكتوبر 2022	أكتوبر 2021	نوع النفط
+10 %	\$83.63 دولار أمريكي للبرميل	\$75.88 دولار أمريكي للبرميل	غرب تكساس الوسيط
+12 %	\$88.86 دولار أمريكي للبرميل	\$79.28 دولار أمريكي للبرميل	برنت

ارتفع سعر برميل خام غرب تكساس الوسيط بنسبة 10 % إلى 83.63 دولاراً أمريكياً للبرميل في أكتوبر 2022 مقارنةً بـ 75.88 دولاراً أمريكياً للبرميل في أكتوبر 2021، كما ارتفع سعر برميل خام برنت بنسبة 12 % إلى 88.86 دولاراً أمريكياً للبرميل في أكتوبر 2022 مقارنةً بـ 79.28 دولاراً أمريكياً للبرميل في أكتوبر 2021.

المصدر: Bloomberg

41 % نسبة ارتفاع أسعار الذهب في أكتوبر 2022 مقارنة بأكتوبر 2018

أكتوبر 2022	أكتوبر 2021	أكتوبر 2020	أكتوبر 2019	أكتوبر 2018
1,702	1,758.40	1,907.60	1,512.90	1,205.60



ارتفعت أسعار الذهب إلى 1702 دولار أمريكي للأوقية في أكتوبر 2022، بزيادة قدرها 41 % مقارنةً بـ 1205.6 دولاراً أمريكياً للأوقية في أكتوبر 2018.

المصدر: Bloomberg

فريق مركز الدراسات والمبادرات

آلاء حسن منصور
رئيس مركز الدراسات والمبادرات
17380098
alaa@bahrainchamber.bh

فداء ابراهيم احمد
باحث اول
17380059
Feda@bahrainchamber.bh

روان باسم عاشور
باحث اول
17380020
rawan@bahrainchamber.bh



Contact Us

Phone: 17380000

Email: research@bahrainchamber.bh

Address: Building 519 Road 1010

Block: 410

P.O.Box: 248

Manama – Kingdom of Bahrain



غرفة البحرين BAHRAIN CHAMBER

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني والصوت المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقته الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الإقتصادي والإجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدتها العالم على مر السنين، وتعاضم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الإقتصاد الوطني.

وتؤدي الغرفة دورها الريادي والوطني من خلال مجلس إدارتها المنتخب من قبل الشارع التجاري، وأذرعها الممتدة المتمثلة بلجانها القطاعية المختصة، والتي تمثل مختلف القطاعات الإقتصادية المساهمة تحت المظلة العريضة للقطاع الخاص البحريني، بالإضافة إلى اللجان المشتركة مع الجهات المختلفة، والعديد من مجالس الأعمال المشتركة مع القطاع الخاص في البلدان الأخرى، إلى جانب جهازها التنفيذي والإداري الذي يضم مختلف الإدارات والمراكز المتخصصة، ويشكل جميع ذلك وغيره كياناً متكاملًا ومتربطاً من أجل تقديم الخدمات المختلفة والقيام بدورها المعني .